



الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٧

الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد جينغا (رومانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩٣ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبدأ اللجنة الأولى بالاستماع إلى بقية المتكلمين في إطار مجموعة "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)". وبعد ذلك، ستواصل اللجنة، إذا سمح الوقت، مناقشتها بشأن مجموعة "الأسلحة التقليدية".

السيد حسن (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما باسم جامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.15)، فضلاً عن البيان الذي سيُبدل به اليوم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

إن الفضاء الخارجي جزء من التراث المشترك الذي تملكه جميع شعوب العالم على قدم المساواة، ويُعدّ من موجودات البشرية المشتركة. وترتفع جميع جوانب الأنشطة البشرية القائمة على كوكب الأرض اليوم على نحو مباشر أو غير مباشر بتكنولوجيا الفضاء الخارجي. وإذ نضع في اعتبارنا ما تنسم به بيئة الفضاء الخارجي من هشاشة بالغة وتقلب شديد، يجب ألا يُسمح بأن يتحول إلى ساحة أخرى للمعارك أو مسرح للنزاعات العسكرية التي قد تخلّف آثاراً كارثية.

وثمة حاجة واضحة إلى وضع صك ملزم قانوناً من شأنه أن يكمل الإطار القانوني الحالي من خلال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وسد الثغرات القانونية القائمة في هذا المجال، ولا سيما أخذ الإعلانات المُقلقة الصادرة عن بعض الدول في الاعتبار فيما يتعلق بخططها لتسليح الفضاء الخارجي، فضلاً عن استمرار تطوير القدرات العسكرية المخصصة للهجوم على موجودات الفضاء الخارجي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1833784 (A)



النهائي للفريق، الذي من شأنه أن يمثل خطوة هامة في إطار الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال من خلال إرساء عناصر موضوعية لمعاهدة قد تُبرم مستقبلاً.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على أن مصر تشارك مرة أخرى سري لانكا في تقديم مشروع القرار السنوي المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". وإننا نعمل على دعم جميع الدول الأعضاء من أجل مشروع القرار الهام هذا.

السيدة كاسترو لوريديو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):

يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.15).

وتدافع كوبا عن حق جميع الدول المشروع في إمكانية الوصول على قدم المساواة ودونما تمييز إلى الفضاء الخارجي والاستفادة من التعاون في مجالات التدريب ونقل التطبيقات والتكنولوجيا الفضائية. فمن شأن تحقيق المساواة في الاستفادة من جميع هذه التكنولوجيات أن يساعد الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠، وأن يساهم كذلك في الوقاية من الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها، وحماية البيئة والصحة البشرية. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد التزامات سياسية جديدة تمسها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إننا مؤتمرون الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

فيجب أن يتم استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لتحقيق ما فيه خير جميع الدول الأعضاء ومصالحها. وفي هذا السياق، تعرب كوبا عن قلقها إزاء خطر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، واستمرار تطوير الأسلحة الفضائية وتحسينها، ووجود معدات عسكرية في الفضاء الخارجي. كما نشعر بقلق بالغ إزاء استخدام تكنولوجيات الفضاء على حساب أمن الأمم، بما في ذلك الشبكة الواسعة من سواتل التجسس القائمة التي،

وينبغي أن يكون هذا الصك الملزم قانوناً ذا نطاق شامل يتضمن حظر أربعة أمور هي: وضع أي سلاح من الأسلحة، دفاعية كانت أم هجومية، في الفضاء الخارجي؛ وأي هجمات مسلحة ضد السواتل أو أي من موجودات الفضاء الخارجي؛ وأي عملية تشويش مضرة ومتعمدة تسبب انقطاعاً في السير الطبيعي لموجودات الفضاء الخارجي؛ واستحداث واختبار وتكديس أسلحة صممت خصيصاً لغرض وحيد هو الهجوم على موجودات الفضاء الخارجي أو لغرض نشرها أو استخدامها كسلاح في الفضاء الخارجي.

ونرى أن كل حكم من أحكام ذلك الحظر يمكن إخضاعه لتدابير تحقق موثوقة، باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات التي يمكن أن تُستكمل بتدابير لتحقيق الشفافية، فضلاً عن آلية للتشاور وتسوية المنازعات. كما نرى أن وضع هذا الصك من شأنه أن يجنب جميع الدول ارتكاب أي تجاوز في مجال الاستفادة الكاملة من استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أو التكنولوجيا المزدوجة الاستخدام لأغراض غير التسليح. ويمكن تحديد التعاريف المطلوبة بسهولة على نحو يكفل تفادي مثل هذه التجاوزات.

وفي هذا السياق، ترحب مصر ترحيباً حاراً بتشكيل فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بالقرار ٢٥٠/٧٢ وبالتقدم البناء المحرز في دورته الأولى المعقودة في آب/أغسطس ٢٠١٨، التي شهدت مستوى غير مسبوق من التعمق في المناقشات الموضوعية بشأن جميع الجوانب القانونية والتقنية المثيرة للجدل، بما فيها انطباق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويمكن أن يعزى هذا التقدم الملحوظ إلى حد كبير إلى النهج البناء الذي اعتمدته جميع خبراء الفريق فضلاً عما تحلى به رئيسه من قيادة مقتدرة، وكذلك إلى الجهود المهنية والمتفانية التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ونحن نتطلع إلى اعتماد التقرير

جديد على كوكب الأرض وفي الفضاء الخارجي. وقد حذرنا أيضاً من أي عمل قد يؤدي إلى تسليح الفضاء الخارجي. إن الفضاء هو محرك يدفع النمو الاقتصادي والابتكار لصالح البشرية جمعاء. وتسهم الأنشطة والتكنولوجيات الفضائية في التصدي للتحديات العالمية من قبيل تغير المناخ، وإدارة الكوارث، والأمن الغذائي وحماية البيئة. وسيضطلع علم وتكنولوجيا الفضاء بدور هام أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى أن الفضاء الخارجي واستكشافه في الأغراض السلمية يؤديان دوراً متزايداً في تطور البشرية، فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية الحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة جديدة لنشر الأسلحة.

وترى جنوب أفريقيا أن السبيل الأمثل لتعزيز النظام والأمان والأمن على صعيد أنشطة الفضاء الخارجي وتحقيق استدامتها، وللحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه مجالاً للأنشطة السلمية، يكون من خلال التعاون والحوار الدوليين اللذين يمكن أن تشارك فيهما جميع الدول المهتمة على قدم المساواة. ومن الأمور الرئيسية في تلك الجهود مدى قدرة جميع الدول على الوصول إلى الفضاء الخارجي والاستفادة منه، بصرف النظر عن مستوى تطورها العلمي، والتقني والاقتصادي. ومن العناصر الرئيسية من جهودنا الرامية إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً ضرورة اتخاذ تدابير تفكّل ألاّ يضحي الفضاء ساحة أخرى للنزاع، وبالتالي ألاّ يصبح حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي حقيقة واقعة.

ولا تزال جنوب أفريقيا تؤيد التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع صك ملزم قانوناً من شأنه أن يمنع على نحو فعال حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإذ نقر بالمساهمات الكثيرة التي تمت في المناقشة، فإننا نقدر بوجه خاص الجهود التي تبذلها الصين والاتحاد الروسي، اللتين قدمتا اقتراحاً ملموساً يتعلق بمشروع معاهدة محتملة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء

فضلاً عن كونها تتنافى مع أهداف السلام والتنمية، تواصل إشباع المدارات الثابتة بالنسبة للأرض وتخلق كميات هائلة من الحطام الفضائي.

وفي هذا الصدد، نكرر تأييدنا لتعزيز النظام القانوني الذي يحكم الفضاء الخارجي من خلال اعتماد معاهدة متعددة الأطراف بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظره. وترى كوبا أن هذا الصك ينبغي أن يحظر أيضاً استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السواتل أو غيرها من الأجسام الفضائية.

وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، يمثل مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين إبان مؤتمر نزع السلاح نقطة انطلاق للمفاوضات. وترحب كوبا بإنشاء هيئة فرعية تابعة لمؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فضلاً عن الشروع في مداولات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح من خلال فريق عامل معني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح. وترحب أيضاً بالنظر في عناصر موضوعية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي برعاية فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب القرار ٢٥٠/٧٢.

وتلتزم كوبا التزاماً ثابتاً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وستواصل بذلك تأييد سياسة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي أيّاً كان نوعها. وعلينا أيضاً أن نمنع تحويل الفضاء الخارجي إلى مسرح جديد للعمليات العسكرية، فهو السبيل الوحيد الذي يسعنا من خلاله أن نكفل استخدام الفضاء الخارجي استخداماً حصيفاً للأغراض السلمية وتحقيق منفعة تعمّ أجيال اليوم والغد.

السيد محمد (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أعربت جنوب أفريقيا بالفعل، في محافل مختلفة متعددة الأطراف، عن قلقها إزاء التطورات التي قد تدفع إلى حدوث سباق تسلح

في الفضاء الخارجي، ويشمل ذلك جملة أمور منها حظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

وفي هذا الصدد، نود تسليط الضوء على أهمية أن ينظر مؤتمر نزع السلاح في مقترحات محددة بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة وتوصيات أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء. ويرى وفد باراغواي أن تدابير بناء الثقة هذه يجب، من بين أمور أخرى، أن تكفل المسؤولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن الأنشطة الفضائية.

وقد صدّقت حكومة باراغواي على المعاهدة المعنية بالمبادئ المنظمة لأنشطة الدول في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، مما أسهم في إضفاء الطابع العالمي عليها. وما فتئت باراغواي، بفضل وكالتنا الفضائية، التي أنشئت في عام ٢٠١٧، تعمل على نحو استباقي لتسخير منافع استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية للبشرية جمعاء، ولا سيما لتحقيق التنمية المستدامة التي لا تترك أحدا خلف الركب، والحد من مخاطر الكوارث والتصدي لآثار تغير المناخ.

كما تشارك وكالة باراغواي الفضائية في مبادرات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف مع كيانات نظيرة في دول أخرى ومع منظمات دولية. وفي هذا السياق، قدمت باراغواي طلب عضوية في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وينبغي لجميع البلدان، بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي أو العلمي، أن يكون بوسعها أن تشارك في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وأن تسهم في ذلك وتستفيد منه. وفي هذا السياق، علينا أن نراعي احتياجات البلدان النامية، ولا سيما في مجال بناء قدراتها على استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية على قدم المساواة وبطريقة غير تمييزية، وفقا للقانون الدولي.

الخارجي. ومع ذلك، في ظل الظروف الراهنة، يبدو من المستبعد جداً أن يكون بالوسع التوصل إلى اتفاق في مؤتمر نزع السلاح في المستقبل القريب. ولذلك، فمن المهم أيضاً أن تُستكشف سبل مفاوضات أخرى مثل الجمعية العامة.

ومع أن جنوب أفريقيا ترحب بتعهد الدول العام بآلا تسمح بأن يصبح الفضاء ساحة أخرى للحرب والنزاع، فإننا نعتقد أن إبرام معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنها أن تكمل وتؤكد مجدداً أهمية معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، التي تهدف إلى المحافظة على الفضاء للأغراض السلمية عن طريق حظر استخدام الأسلحة الفضائية وتطوير تكنولوجيا الأسلحة الفضائية.

وبذلك، فقد كان من دواعي سرور جنوب أفريقيا المشاركة في الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأه الأمين العام للنظر في عناصر موضوعية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتقديم توصيات بشأن تلك العناصر، ويشمل ذلك جملة أمور منها منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وسنواصل دعم عمل فريق الخبراء الحكوميين وتوضيح موقفنا وفقاً للسياسة والاستراتيجية الأفريقيتين بشأن الفضاء لعام ٢٠١٦، الأمر الذي يُدكي الوعي بالدور المركزي الذي تؤديه علوم وتكنولوجيا الفضاء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونعتقد أن منافع الفضاء الخارجي ينبغي أن تتاح للجميع، لا أن تكون حكراً على البلدان التي تحوز برامج فضائية.

السيد كاريو غوميز (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني عظيم الشرف أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وفد جمهورية باراغواي، الذي يؤكد التزامه مجدداً بمبادئ استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولمنفعة البشرية جمعاء. وبما أننا نبذلنا استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتنا الدولية، فإننا ندعو إلى منع حدوث سباق تسلح

وتؤيد كازاخستان تأييداً تاماً مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته الصين والاتحاد الروسي في مؤتمر نزع السلاح في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤ وتؤيد كازاخستان إنشاء فريق خبراء جديد بهدف مواصلة وضع تدابير ملزمة قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد شارك خبير من كازاخستان في الدورة الأولى للفريق، من ٦ إلى ١٧ آب/أغسطس في جنيف. ونعتقد أن عمل الفريق سيساعد في تضيق هوة الخلافات بشأن السبل الكفيلة بمواصلة تدوين النظام القانوني للفضاء الخارجي وتطويره.

وتستضيف كازاخستان موقع الإطلاق الفضائي "بايكونور" على أراضيها وما فتئت تشارك بنشاط في برامج ترمي لاستكشاف الفضاء للأغراض السلمية بالتعاون مع روسيا، وفرنسا وبلدان أخرى. ونعتقد أن من بالغ الأهمية مواصلة المناقشة بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال إشراك الهيئات الدولية الأخرى التي تتعاون بشأن هذه المسألة. وبغية تيسير الشروع في تلك المفاوضات، فإننا نؤيد مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، الذي أعدته الصين والاتحاد الروسي.

ونرى مدونة لاهاي لقواعد السلوك بمثابة جزء هام من نظام عدم الانتشار ونؤكد على أن انتشار تكنولوجيا القذائف الحساسة يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تكون المدونة عائقاً أمام استخدام تكنولوجيا الفضاء في الأغراض السلمية. وإذ تولينا رئاسة نظام مدونة لاهاي لقواعد السلوك للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، فإننا نرحب ترحيباً حاراً بالأنشطة التي تضطلع بها الرئاسة السويدية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ونشيد بالجهود القيمة التي تبذلها السويد للوفاء بالمهمة الهامة لمدونة لاهاي لقواعد السلوك، ونعرب عن تأييدنا لمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بشأن مدونة لاهاي لقواعد السلوك الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في

ولذلك، فإننا نشجع وفود جميع الدول الأعضاء على العمل معاً من أجل الاستفادة من فرص التعاون الدولي التي يتيحها استكشاف الفضاء الخارجي، وتعزيز تلك الفرص، فضلاً عن تطوير علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقها، مع احترام النظام القانوني الدولي القائم فيما يخص استخدام الفضاء الخارجي وما يتصل به من التزامات نزع السلاح وتحديد الأسلحة احتراماً كاملاً. ولذلك، فإننا نؤيد المفاوضات الرامية إلى وضع التدابير الملزمة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيد تاواسروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):

باتت المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي تكتسي أهمية متزايدة بالنسبة لصون السلام والأمن الدوليين، نظراً لما يتيح الفضاء من فرص هائلة للأغراض السلمية والتطورات العسكرية على حد سواء.

وكان الاجتماع المخصص المشترك المعقود العام الماضي بين اللجنتين الأولى والرابعة (انظر A/C.1/72/PV.11)، بالغ الأهمية لتقييم التحديات المحتملة للأمن والاستدامة. فالتوسع القوي والمتواصل في الفضاء الخارجي يجبرنا على استعراض التدابير اللازمة لسد ثغرات النظام القانوني القائم لمنع تسليح الفضاء الخارجي. وتدابير بناء الثقة ضرورية في عملية وضع الأحكام العامة لمنع تسليح الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، نرى أن مشروع القرار المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" يحمل قيمة عظيمة. كما نؤيد مشروع القرار المعنون "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي". وجرت مناقشات هذا العام بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي برعاية الهيئة الفرعية ٣ لمؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل إلى تفاهم بشأن القواسم المشتركة، وتعميق المناقشات التقنية، وتوسيع مجالات الاتفاق والنظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك الصكوك القانونية التي سيجري التفاوض بشأنها. ولذلك، نرحب باعتماد تقرير الهيئة الفرعية.

خطراً وجودياً يهدد السلام العالمي وبقاء البشرية في المستقبل. وتحقيقاً لتلك الغاية، تشدد المجموعة على أن الفضاء الخارجي، بوصفه إراثاً مشتركاً للبشرية جمعاء، يجب استكشافه واستخدامه في الأغراض السلمية حصراً ولفائدة جميع الدول، بصرف النظر عن مدى تطورها الاجتماعي أو الاقتصادي أو العلمي. وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على أهمية الإطار القانوني الدولي الذي يتيح استكشاف الفضاء الخارجي على قدم المساواة استناداً إلى مبادئ عدم الاستثناء واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وفقاً لمعاهدات الأمم المتحدة الخمس التي تنظم أنشطة الفضاء، ولا سيما معاهدة عام ١٩٦٧ المتعلقة بالمبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. وتشدد المجموعة على الحاجة الماسة لإبرام معاهدة ملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين بموجب القرار ٢٥٠/٧٢، الذي أوكلت إليه ولاية النظر في عناصر موضوعية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وتقديم توصيات بشأن تلك العناصر. ونتطلع إلى إكمال عمل فريق الخبراء الحكوميين بنجاح، ونرجو أن يفضي إلى الشروع فوراً في التفاوض بشأن معاهدة ملزمة قانوناً في هذا المجال.

ومع أن المجموعة تؤكد مجدداً أهمية العمل الموكل إلى مؤتمر نزع السلاح، فإنها تعرب عن شعورها بالقلق إزاء الجمود الذي استمر سنوات عديدة وحال دون اضطلاع المؤتمر بولايته بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. ولذلك، فإن المجموعة تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى استئناف العمل الموضوعي والمفاوضات بشأن المجالات ذات الأولوية المتفق عليها، بما فيها منع حدوث سباق تسلح في الفضاء

نظام مدونة لاهاي لقواعد السلوك خلال اجتماعها السنوي العادي السابع عشر المعقود في فيينا في أيار/مايو.

وفي الوقت الحالي، تمتلك عشرات البلدان برامج فضائية متطورة أو تقوم باستحداثها. وعلينا أن نضمن ألا تقوض هذه المنظومات الخطرة، التي من المحتمل أن يتم تسليحها، هيكل الاتفاقات القائم بشأن الحد من الأسلحة، ولا سيما في مجال القذائف النووية.

وفي الختام، فإن كازاخستان، بوصفها عنصراً فاعلاً دولياً مسؤولاً وجهة ملتزمة من جانب واحد بالمبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، تود أن تشدد على أن هدفنا المشترك يتمثل في ضمان أن يبقى الفضاء مجالاً للتعاون، خالياً من الأسلحة، يستخدم في تعزيز رفاه الإنسان وتنميته وتقدمه.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. تؤيد المجموعة البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV. 15)، وتود الإدلاء بالملاحظات التالية بشأن هذه المجموعة.

إن دور تكنولوجيا الفضاء اليوم بات منتشرًا. فلم يسبق أن كانت المعلومات، والاتصالات، والأعمال المصرفية والتعليم وحتى اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية مرهونة إلى هذا الحد بالتكنولوجيا الفضائية. ولهذا السبب يجب مواصلة اعتبار الفضاء الخارجي والأجرام السماوية تراثاً مشتركاً للبشرية وصونها بوصفها كذلك، ويجب استخدامها، واستكشافها والانتفاع بها لفائدة البشرية جمعاء ومصالحها بروح من التعاون.

وتؤكد المجموعة الأفريقية أن الفضاء الخارجي يجب أن يكون خالياً من الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل، بل ومن جميع أنواع الأسلحة، لأن وجودها في الفضاء الخارجي يشكل

من أجل الوفاء بالغايات والأهداف المتمثلة في فضاء خارجي سلمي وخالٍ من الأسلحة.

السيد بودل شيتري (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بداية أن أؤكد مجدداً أن نيبال تعتبر الفضاء الخارجي جزءاً من التراث المشترك للبشرية، وتؤكد رأيها بأن استكشافه واستخدامه ينبغي أن يعودا بفائدة تعم البشرية.

وينبغي أن تحظى جميع البلدان، بغض النظر عن حجمها أو مستوى تطورها الاقتصادي والعلمي، بفرص متكافئة في الحصول على تكنولوجيا الفضاء. وفضلاً عن ذلك، ينبغي إيلاء البلدان من قبيل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، التي لم تتمكن بعد من الاستفادة على نحو متناسب من الإنجازات الهائلة لتكنولوجيا الفضاء، الاعتبار الواجب من حيث سبل الحصول على هذه التكنولوجيا. ويحث وفد بلدي البلدان المتقدمة تكنولوجياً على دعم هذه المبادرة.

إن نيبال مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن تسليح الفضاء الخارجي يفاقم الأخطار الوجودية التي تهدد البشرية. فحرمة الفضاء الخارجي بوصفه منطقة انسجام وتعاون ينبغي أن يُحافظ عليها. ويجب أن يظل خالياً تماماً من الأسلحة وأن يُمنع حدوث سباق تسلح فيه. ويجب التصدي لخطر تسليح الفضاء الخارجي عن طريق مفاوضات دولية مستمرة.

وترى نيبال أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أمر يصب في صالح صون السلام والأمن الدوليين وشرط أساسي لتعزيز التعاون الدولي وتوطيده في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي ببدء عمل فريق الخبراء الحكوميين المكلف بالنظر في عناصر موضوعية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وتقديم توصيات بشأن تلك العناصر.

الخارجي، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول دون مزيد من التأخير.

وفيما يتعلق بضمان استدامة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لجميع الدول، تشير المجموعة إلى اعتماد السياسة والاستراتيجية الأفريقيتين بشأن الفضاء في عام ٢٠١٦، التي تعتبرها إطاراً سياساتياً هاماً من أجل تحقيق برنامج أفريقي للفضاء الخارجي ضمن إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وفي هذا الصدد، تكرر المجموعة التأكيد على أن الإمكانيات الهائلة للتكنولوجيا والتطبيقات الفضائية ينبغي أن تعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، بغض النظر عن مستوى تطورها الاجتماعي والاقتصادي أو العلمي، وتدعو الأمم المتحدة إلى تعزيز إمكانية وصول جميع الدول إلى الفضاء الخارجي على قدم المساواة ودونما تمييز.

وفي هذا الصدد، تود المجموعة أيضاً أن تسلط الضوء على أن انتشار الحطام الفضائي لا يزال أحد الشواغل الرئيسية للمجموعة الأفريقية لما يخلفه من عواقب وخيمة على مستقبل استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. ولذلك، ينبغي أن يكون التخفيف من آثار الحطام الفضائي والحد من إنتاجه من بين أولويات عمل الأمم المتحدة. وينبغي التصدي، من هذا المنطلق، للتحديات المتصلة بالأنشطة الفضائية، وخصوصاً بالحطام الفضائي على نحو لا يهدد تطوير القدرات الفضائية للبلدان النامية. وفضلاً عن ذلك، تؤكد المجموعة أن توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لا تزال تسهم إسهاماً هاماً في الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

وختاماً، أود أن أكرر التأكيد على التزام المجموعة الأفريقية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وتتعهد المجموعة بالتعاون على نحو بناء مع الدول الأعضاء الأخرى

إليه التي لا تفتأ تتزايد. فقد بات اليوم ضروريا لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا. ويتزايد استخدام الفضاء في الأغراض المدنية والعسكرية. إذ تمثل وسائل هامة لتحقيق التنمية، ولكنها تشكل أيضا العديد من التحديات الأمنية.

فالبيئة الفضائية اليوم متزايدة التعقيد. وقد أتاح توسيع نطاق الوصول إلى الفضاء الخارجي بفضل العصر الفضائي الجديد مجموعة من الفرص، من تقليص حجم المعدات إلى توافر خدمات جديدة بتكلفة متزايدة الانخفاض.

ونواجه اليوم العديد من التحديات. أولها إدارة حركة المرور. أما التحدي الثاني، الناجم عن تنامي حركة المرور، فهو زيادة كمّ الحطام الذي يتحرك جله في مدارات منخفضة بسرعة فائقة.

وفي حين يوفر الفضاء خدمات أساسية للملاحة، والاتصالات، والأرصاد الجوية والتصوير، فإنه يمثل أيضا ساحة للمواجهة حيث قد تميل بعض الدول إلى استخدام القوة لمنع الوصول إليه أو تهديد سلامة عناصره. وفضلا عن ذلك، فإن الفضاء الخارجي الذي لا يخضع إلى التنظيم إلى حد كبير، وبسبب ما له من إمكانات هائلة وما قد يثيره من نزاع محتمل، قد بات مسألة من مسائل الأمن وأحد اعتبارات الاستقرار الاستراتيجي. ولذلك، يجب على الدول أن تؤكد استعدادها للتصدي لهذه المسائل من خلال التعاون وتعزيز رؤية للقوى وموازينها ينظمها القانون استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة كأساس.

إن فرنسا ملتزمة بالحفاظ على السلام والأمن في الفضاء الخارجي. وفي مواجهة هذه التحديات، يجب أن تكون الأولوية ضمان الأمن واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي على المدى الطويل. وهذه المسائل أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في عدد متزايد من البلدان. ولا بد لنا أن نحول دون تدهور أحوال الفضاء الخارجي من أجل استخدامه في المستقبل بحيث نوسع نطاق الانتفاع بتطبيقاته لتشمل أكبر عدد ممكن

وتعتقد نيبال أن لتدابير الشفافية وبناء الثقة المتجددة في الالتزامات السياسية القدرة على تهيئة بيئة تفضي إلى نزع السلاح العام والكامل. وتمثل هذه التدابير الأدوات اللازمة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمان استدامة الأنشطة فيه. وفضلاً عن ذلك، ينبغي لهذه التدابير أن تكمل الإطار القانوني الدولي القائم المتصل بالفضاء دون تقويض الالتزامات القانونية للمجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا تعوق الاستخدام القانوني للفضاء الخارجي، وخصوصاً من جانب المتأخرين عن الركب من أقل البلدان نمواً.

كما ترى نيبال أن الانضمام إلى الصكوك القانونية القائمة التي تنطبق على الفضاء الخارجي تساعد أيضاً على تعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء. وتعتقد نيبال أن على الدول التي تتراد الفضاء أن تحافظ على الشفافية من خلال مشاطرة البلدان الأخرى المعلومات المتعلقة بمبادئ وأهداف سياساتها الخاصة بالفضاء الخارجي، فضلاً عن أنشطتها الفضائية المتصلة بالأمن. ونؤيد فكرة تطوير مهام مكثبي الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وشؤون الفضاء الخارجي بوصفهما مستودعا مشتركاً لهذه المعلومات.

وفي الختام، ينبغي استخدام الفضاء الخارجي من أجل الصالح العام للبشرية، بما في ذلك أهداف تحقيق التنمية المستدامة.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.15). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية. والنص الكامل لبياني متاح في القاعة وعلى الشبكة الإلكترونية.

إن قطاع الفضاء آخذ في التطور بسرعة، وتتزايد أهميته من خلال تطبيقاته التي تصب في مصلحة الشعب، وما يتم من اكتشافات استثنائية في مجال الاستكشاف، وإمكانية الوصول

ونرحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني بالاستدامة الطويلة الأجل للأنشطة الفضائية. وتأسف فرنسا لعدم اكتمال هذا العمل، وهي مستعدة لاستئناف الحوار مع الدول المهتمة بشأن مبادرة يمكن أن تمضي بالعمل قدماً على نحو مجد وترجمه إلى التزام سياسي من جميع الجهات بالتصرف على نحو مسؤول في الفضاء الخارجي.

وقد اقترح الاتحاد الأوروبي مدونة قواعد سلوك تنظم الأنشطة الفضائية، جاءت تلبيةً لحاجة حقيقية. ويجب الإشارة إلى أنه لم يتم إعداد أي مقترح بديل أفضل من تلك المدونة منذ ذلك الحين. ولذلك، علينا أن نفهم على نحو أفضل الانتقادات الموجهة إلى ذلك المقترح وأن ننظر في السبل الكفيلة بالتغلب في المستقبل على الانقسامات التي حالت دون اعتماده، أيا كان الصك الذي قد يتم اقتراحه.

السيد عباني (الجزائر): أود أن أعرب عن مساندة وفد بلدي للبيانات الملقاة باسم مجموعة بلدان عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/73/PV.15)، حول موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولا شك في أن الفضاء الخارجي أصبح اليوم يلعب دوراً متميزاً بالنسبة لقطاعات متعددة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية للدول، خاصة مع تنامي التطور العلمي والتكنولوجي. مما يستدعي أكثر من أي وقت مضى توفير مناخ مناسب من الأمن والشفافية والثقة فيما يخص الأنشطة التي تقوم بها الدول في الفضاء الخارجي.

وعلى غرار العديد من الدول، تطمح الجزائر إلى تسخير الفضاء الخارجي لتلبية حاجياتها التنموية. باعتباره إرثاً مشتركاً وملكية عامة للبشرية جمعاء. متمسكة بضرورة حصر استكشاف واستخدام هذا الفضاء لأغراض سلمية فقط، بما يصون السلم والأمن والاستقرار ويعزز التعاون الدولي وفقاً للمبادئ المنصوص عليها بمقتضى الالتزامات والقوانين الدولية ذات الصلة،

من الأشخاص، ولا سيما البلدان النامية، ونصون إمكانية وصول الأجيال المقبلة إلى الفضاء الخارجي. ولن نحقق ذلك الهدف إلا إذا عملنا يداً بيد.

وبالنسبة لفرنسا، لا بد لإجراءات المجتمع الدولي أن تستند إلى مبادئ عدة.

أولاً، يجب الاضطلاع بالأنشطة في الفضاء الخارجي وفقاً للميثاق، الذي يطبق برمته على الفضاء الخارجي، وللقانون الدولي، الذي يوفر إطاراً ملائماً ذا صلة.

ثانياً، يجب أن تكون استجابة المجتمع الدولي شاملة وأن تراعي الطابع المزدوج للأنشطة الفضائية. ومن الضروري تعزيز مبدأ استخدام الفضاء الخارجي استخداماً مسؤولاً في السعي إلى تحقيق برامج فضائية مدنية وعسكرية.

ثالثاً، يجب أن تكون الاستجابات فعالة وعملية ومستمرة ولا بد أن تكون لها القدرة على توفير فوائد ملموسة وقابلة للقياس فوراً. كما يجب أن تكون تلك الفوائد مستدامة.

وأخيراً، لا بد لإجراءات المجتمع الدولي أن تكون متسقة مع الجهود المبذولة لتحديد المبادرات الرامية إلى كفالة الشفافية وبناء الثقة بين الجهات الفاعلة والحد من احتمالات سوء الفهم أو التصعيد. ولذلك، تؤيد فرنسا اعتماد تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، فضلاً عن اعتماد معايير سلوك الجهات الفاعلة في الفضاء الخارجي.

وقد طُرحت عدة مبادرات تهدف إلى منع البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى. وتلاحظ فرنسا الشواغل المعرب عنها بشأن فعالية هذه المبادرات وتشاطرها. ومع أننا لا نعارض التهج القانوني من حيث المبدأ، فإن فرنسا تؤيد المقترحات التي يمكن تنفيذها فوراً بالنظر إلى التدهور السريع في أحوال الفضاء الخارجي، والطابع الملح للاستجابة المطلوبة.

المسائل المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ونتطلع إلى تقديم توصيات بهذا الشأن في السنة المقبلة.

وفي الأخير، أؤكد على أن التدابير الطوعية في مجال إضفاء الشفافية وترشيد الأنشطة الخاصة بالفضاء الخارجي تعتبر سندا إضافيا ولا يمكن أن تكون بديلا لإبرام معاهدة ملزمة قانونا تمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يكون إطارها التفاوضي المناسب هو مؤتمر نزع السلاح قصد التوصل إلى صياغة إجراءات وقواعد من شأنها الإجابة على انشغالات جميع الأطراف.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.15).

يجري استخدام فضاءنا الخارجي من جانب عدد متزايد من الدول لأغراض مدنية وعسكرية على حد سواء. وفيما يتزايد اعتمادنا على تطبيقات الفضاء الخارجي، فإن خطر تسليح الفضاء الخارجي لا ينفك يتنامى أيضا. وعلى البلدان التي تُهيمن في الوقت الراهن على الفضاء الخارجي ألا تنخدع بهذه الرؤية. لأن تفوقها التكنولوجي الحالي لن يسعه الاستمرار إلى الأبد. بل ثمة بلدان أخرى تلتحق بالركب سريعا، ولن تتحمل البلدان النامية هذه المرة عبء منع الانتشار ولا هي ستقبل بأي قيود تمييزية تعوق مساعيها في الفضاء الخارجي.

إننا بحاجة إلى استحداث قواعد تنظيمية شاملة ومنصفة يمكن أن تكفل الطابع السلمي حصراً للفضاء الخارجي قبل أن يتحول إلى ساحة جديدة للنزاع وسباقات التسلح. وتقر معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ بأنه ينبغي استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بما يعود بالفائدة على جميع البلدان ولصالحها، ويجب أن يكون مجالا مفتوحا للبشرية جمعاء. فذلك هو إرثنا المشترك. وتحظر المعاهدة وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، غير

ولا سيما إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٦٣، ومعاهدة ١٩٦٧ المتعلقة بالمبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.

إن عسكرة الفضاء الخارجي تبعث على القلق لما لها من مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى ديناميكية جديدة للسباق نحو التسلح، تكون عواقبه وخيمة على الأمن والسلم الدوليين، ناهيك عن الآثار السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، تعرب الجزائر عن انشغالها إزاء الآثار السلبية لتطوير ونشر منظومات الدفاع ضد الصواريخ في الفضاء والسعي إلى تطوير تكنولوجيات عسكرية قد تنشر فيه.

وترى الجزائر أن المنظومة القانونية الحالية الخاصة بالفضاء الخارجي يشوبها بعض من النقص، بحيث تعتبر غير كافية لمنع حدوث سباق تسلح، مما يتطلب جهوداً جماعية إضافية، خاصة في إطار مؤتمر نزع السلاح قصد تعزيز الإطار القانوني الحالي وسد الثغرات التي تشوبه.

وفي هذا الصدد، ترحب الجزائر باعتماد الجمعية العامة في دورتها السابقة للعديد من المبادرات التي من شأنها تعزيز الإطار الدولي الخاص بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، لا سيما القرارات المتعلقة بالوقاية من وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي؛ والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي؛ وبعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وكذا، نرحب بتوصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال الأنشطة المتعلقة بالفضاء الخارجي.

كما ترحب الجزائر ببدء أشغال فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع العناصر الأساسية لصك دولي ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك

سياسياً بأنه لن يكون أول من يضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ونقدر أيضاً الإعلانات المماثلة التي قامت بها دول أخرى.

ونرحب باعتماد القرار ٧٢/٢٥٠ في العام الماضي المعنون ”تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“. ويضم فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب ذلك القرار بين أعضائه خبيراً باكستانياً، وقد أوكلت إلى الفريق ولاية النظر في عناصر موضوعية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وتقديم توصيات بشأن تلك العناصر. ويحدونا الأمل في أن يقوم الفريق بإصدار تقرير موضوعي يفي بهذه الولاية بأمانة.

ونخطط علماً بالمناقشات غير الرسمية القيمة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التي جرت في مؤتمر نزع السلاح على مر السنين، بما في ذلك هذا العام في الهيئة الفرعية ٣، التي وافقت على تقرير موضوعي. وقد ساعدت تلك المداورات، فضلاً عن تلك التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين، على التوصل إلى فهم أفضل للمنظورات المختلفة وتعزيز وجهة نظرنا بأن المسائل الخلافية المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من الممكن حلها وينبغي متابعتها على سبيل الأولوية.

وقد وافق فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ على تقرير بتوافق الآراء (انظر A/68/189). وقد كان استنتاجه بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة ينبغي أن تهدف إلى تعزيز أمن الفضاء الخارجي وسلامته واستدامته موضع تقدير واسع. كما حظيت توصيته بمواصلة تنمية التعاون الدولي فيما بين الدول التي تتراد الفضاء وتلك التي لا تتراده في المجال السلمي بالترحيب.

ومع أن باكستان تقر بقيمة تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، فضلاً عن غيرها من التدابير غير الملزمة قانوناً في تعزيز

أنها لم تتطرق إلى وضع أنواع أخرى من الأسلحة. وقد أضاف استحداث منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ونشرها وإدماجها في الموجودات الفضائية بعداً خطيراً آخر لهذه المسألة. ولا بد أن تعالج هذه الشواغل في إطار معاهدة شاملة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وظلت مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مدرجة في جدول الأعمال الدولي لوقت طويل. وظلت قيد نظر مؤتمر نزع السلاح منذ أكثر من ثلاثة عقود ونصف. لقد آن الآوان للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة ملزمة قانوناً. إن مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، الذي اشترك في تقديمه الاتحاد الروسي والصين في عام ٢٠٠٨ وتمّ تحديثه في عام ٢٠١٤، يوفر أساساً ملموساً للشروع في المفاوضات. ومن شأن بدء العمل الموضوعي في هذا المجال في مؤتمر نزع السلاح أن يسهم في تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، فضلاً عن تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ومن شأنه أيضاً إنهاء حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، التي تعزى جزئياً إلى رفض بعض الدول الشروع في المفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعلى الدول التي تعارض إجراء تلك المفاوضات أن تقر بمسؤوليتها عن إدامة حالة الجمود التي تسود مؤتمر نزع السلاح.

وتشارك باكستان بانتظام في تقديم مشروع القرار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي الذي توصى به اللجنة الجمعية العامة كل سنة، بدعم من الأغلبية الساحقة من الدول، التي تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء فريق عامل معني بهذه المسألة في أسرع وقت ممكن. وما فتئت باكستان تشارك أيضاً كل سنة، منذ عام ٢٠١٣، في تقديم مشروع القرار المعنون ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“. ونرحب بالخطوة الرائدة التي اتخذها الاتحاد الروسي الذي أعلن التزاماً

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أن نوليها جميعاً اهتماماً عاجلاً.

وكانت الجمعية العامة تعتمد كل سنة، بأغلبية ساحقة، على مدى العقدين الماضيين، قراراً يدعو إلى التفاوض وإبرام صك قانوني دولي بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي. ونرى أن القرار ٢٧/٧٢، الذي يدعو إلى استخدام الفضاء الخارجي حصراً في الأغراض السلمية، والقرار ٢٥٠/٧٢، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، إلى جانب القرارات الأخرى للجمعية العامة المتعلقة بمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، لا بد أن تنفذ على وجه السرعة.

وبوصف إندونيسيا دولة عضواً في مؤتمر نزع السلاح، فإنها ترحب بإنشاء هيئة فرعية هذا العام معنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتدعم عملها. ونحن مسرورون بالمناقشات المتعمقة التي جرت في اللجنة الفرعية. وترحب إندونيسيا بتقرير الهيئة الفرعية وهي مقتنعة كذلك بضرورة وضع صك عالمي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

كما ترحب إندونيسيا بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين للنظر في عناصر موضوعية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وتقديم توصيات بشأن تلك العناصر، والذي بدأ عمله في أغسطس/آب الماضي في جينيف. وإننا نتطلع إلى نتائج عمله ويحدونا أمل صادق في أن يتمكن من الإسهام في التبكير ببدء المفاوضات بشأن وضع صك عالمي ملزم قانوناً يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، تدعو إندونيسيا مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، إلى الشروع في مفاوضات بشأن المسائل المتصلة بمنع حدوث

الثقة والائتمان فيما بين الدول، فإنها لا ترى هذه التدابير الطوعية بمثابة بديل لالتزامات قائمة على معاهدة وملزمة قانوناً. وثمة ثغرات واضحة في النظام القانوني الدولي الذي ينظم استخدام الفضاء الخارجي، تُخلف تداعيات أمنية خطيرة. ونرى أن لا مجال لسد تلك الثغرات إلا بإبرام معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تحظر نشر الأسلحة فيه وتحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

السيد سوميرات (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب إندونيسيا عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما في إطار هذه المجموعة باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.15).

وتكرر إندونيسيا التأكيد على أن الفضاء الخارجي والأجرام السماوية تشكل جزءاً من التراث المشترك للبشرية ويجب استخدامها واستكشافها والانتفاع بها على نحو يعود بالفائدة على جميع الدول ويخدم مصلحتها حصراً. ويؤكد وفد بلدي مجدداً أن استكشاف الفضاء الخارجي والأجرام السماوية واستخدامها ينبغي أن يتم الاضطلاع بهما في الأغراض السلمية حصراً، ولفائدة جميع البلدان ولصالحها، بصرف النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي أو العلمي.

وهناك قلق مشترك إزاء تزايد الأخطار التي تهدد السلام والأمن في الفضاء الخارجي، وعدم كفاية الأدوات القائمة لمنع عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه. ومع أن الاتفاقات الثنائية للحد من الأسلحة، ومدونة قواعد السلوك، والآليات الطوعية وغيرها من الأدوات من هذا القبيل تُعتبر ذات أهمية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فلا تُعدّ بديلاً لصك عالمي ملزم قانوناً. وفضلاً عن ذلك، في ظل الجمود الذي يشهده نزع السلاح والبيئة الأمنية الدولية المشتع، تستدعي مسألة

بسبب منها معالجة الأبعاد الجديدة للتهديدات، وقهر الشعوب والثغرات التكنولوجية.

وترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أن الفضاء الخارجي جزء من التراث المشترك للبشرية، ولهذا لا بد من كفالة إمكانية استخدامه على نحو متوازن من جميع الدول، على أساس التعاون الدولي في مجالات من قبيل البحث العلمي ونقل التكنولوجيا. ونرى أيضا أن هناك مسؤولية مشتركة رغم تباينها عندما يتعلق الأمر بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فليس لجميع البلدان القدرة على نشر المنظومات العسكرية، دفاعية كانت أم هجومية، في الفضاء الخارجي، ولا التكنولوجيا اللازمة للسعي إلى استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المهم تعزيز السياسات المتعلقة بالتعاون الدولي ونقل التكنولوجيا بغية تعزيز استخدام الفضاء الخارجي لأغراض التنمية والتعليم والعلم والسلام.

وبعد مرور خمسين عاما على اعتماد معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، وفي ضوء الأخطار التي قد تنجم عن عسكرة الفضاء الخارجي، فنزويلا مقتنعة بأن علينا أن نعمل على تعزيز القانون الدولي للفضاء في أقرب وقت ممكن؛ وبالتالي، فإن التفاوض بشأن إبرام صكوك قانونية دولية جديدة تكمل النظام القائم في هذا المجال يمثل هدفاً بالغ الأهمية. ولذلك، يؤكد بلدنا مجددا تأييده لمشروع المعاهدة الذي قدمته الصين وروسيا في عام ٢٠٠٨ في مؤتمر نزع السلاح، وتم تحديثه في عام ٢٠١٤ والذي نعتبره مبادرة قيمة تهدف إلى منع نشر الأسلحة، ومن ثم منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ونؤيد أيضا المبادرات القائمة الرامية إلى تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة فيما بين الدول في الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال. وفي هذا الصدد، ندعم عمل لجنة استخدام الفضاء

سباق تسلح في الفضاء الخارجي دونما تأخير. لقد آن الأوان لتظهر جميع البلدان إرادتها السياسية للتفاوض.

وختاماً، يود وفد بلدنا التشديد على أن جميع البلدان تقع على عاتقها مسؤولية الامتناع عن أي أنشطة قد تضر بالهدف الجماعي المتمثل في الحفاظ على فضاء خارجي خال من الأسلحة. دعونا جميعاً نكفل أن يكون استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي والأجرام السماوية حصراً في الأغراض السلمية ولصالح تقدم البشرية جمعاء.

السيد سواريس مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.15).

يجب السعي إلى تحقيق التطورات وأوجه التقدم التكنولوجية والعلمية في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه من أجل السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب. ولذلك، فإن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح فيه، تكتسي أهمية بالغة. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع القلق البيانات التي أدلت بها دولة معينة مؤخراً وصفت الفضاء الخارجي صراحة بساحة للمواجهة. ونرى أن سياسات الصياغة في هذا المجال مع التركيز على الجانب العسكري تقوض ما يلزم من ثقة وحوار وتعاون لكفالة أن يظل الفضاء الخارجي ساحة للأنشطة السلمية حصراً، التي تعود بالمنفعة على البشرية وتخدم مصلحتها.

إن وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، بدلا من الإسهام في الأمن الدولي، من شأنه أن يزيد من قابلية التضرر والشعور بانعدام الأمن على صعيد المجتمع العالمي بأسره، بما في ذلك الدول التي يحتمل أن تشارك في سباق التسلح هذا. وفي مواجهة هذه التحديات، فإننا نؤكد مجددا أهمية تعددية الأطراف من أجل اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لمنع نشوب النزاعات،

أصبحت أمماً ترتاد الفضاء، وتسعى إلى جني الفوائد المجتمعية والاقتصادية نفسها التي ما برحت تتمتع بها الجهات الفاعلة الفضائية الراسخة بصورة تكاد تكون حصرية. وبطبيعة الحال، كما في المجالات الأرضية، يفرض النشاط المكثف تحديات كبيرة على الموارد الطيفية المحدودة والمواقع المدارية المتاحة.

ويعني القيام بالمزيد من الأنشطة أيضاً، للأسف، مزيداً من الحطام الفضائي. وسيؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الأنشطة الفضائية التجارية والمدنية، ولا سيما من خلال زيادة مناورات تفادي الاصطدام التي تقلص، بدورها، من مدة الصلاحية التشغيلية للسواتل. ويزيد الحطام الفضائي أيضاً من صعوبة إدارة حركة المرور المدارية.

ويحدث كل هذا التغيير في إطار دولي يقوم على معاهدات أبرمت في ظل بيئة تكنولوجية واستراتيجية مختلفة جداً. وتواجه الأمم التي ترتاد الفضاء اليوم مسألة ما إذا كان الإطار القائم ملائماً، لا سيما في ظل تطور اعتبارات أمن الفضاء.

وقامت روسيا والصين، لسنوات عديدة، بالترويج لمشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وتشجع روسيا أيضاً مبادرة عدم البدء بوضع أسلحة، التي تتعهد بموجبها البلدان ألا تكون البادئة بوضع أسلحة في الفضاء. ومع أن أستراليا تؤيد منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإننا لا نؤيد أيًا من تلك المبادرات. فلن تخفف كلتاها من السلبات القائمة إلا بقدر محدود بل قد تخلفان نتائج عكسية من خلال السماح باستحداث منظومات فضائية مضادة برية وذات استخدام مزدوج على نحو غير مقيّد. وثمة مشكلتان أساسيتان تتعلقان بالمقترحين على حدّ سواء. أولاً، إن التعريف المقترح للأسلحة الفضائية غير عملي. فهو لا يعالج مشكلة التهديدات البرية وذات الاستخدام المزدوج، فضلاً عن تكديس الأسلحة التي يمكن نشرها. ثانياً، لا يوفر المقترح آلية تحقّق لتحديد ما إذا كانت الأسلحة قد وضعت أو قد استحدثت

الخارجي في الأغراض السلمية، ونشجعها على مواصلة أداء دورها المركزي في تعزيز الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وتلك الهيئة مجهزة بالولاية اللازمة للنظر في المسائل المتعلقة بنزع السلاح التي من شأنها أن تؤثر في استدامة بيئة الفضاء الخارجي. ولهذا رحبت فنزويلا بالقرار ٢٧/٧٢، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين والمعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي"، والذي يؤكد مجدداً الطابع الهام والملح للهدف المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، واستعداد الدول للمساهمة في تحقيق هذا الهدف المشترك.

وأخيراً، تكرر فنزويلا تأكيد التزامها الكامل بتعددية الأطراف بوصفها السبيل الوحيد للتوصل إلى حلول سلمية للتحديات والعقبات التي تؤثر في السلام، والأمن، والتنمية، والتضامن والتعاون الدوليين، وحقوق الإنسان، مع الالتزام الصارم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن أستراليا

أمة ترتاد الفضاء منذ وقت طويل، فقد كانت سابع دولة تطلق ساتلاً، وبذلك، باتت ثالث دولة فحسب تقوم بإطلاقه من أراضيها. وفي هذا العام، أضفنا في ١ تموز/يوليه، صفحة أخرى إلى تاريخنا الفضائي الحافل الذي نفخر به، بعد إنشاء الوكالة الفضائية الأسترالية. إن الوكالة الفضائية الأسترالية مسؤولة عن تنسيق الشؤون الفضائية المدنية للحكومة برمتها، وهي المصدر الرئيسي لتقديم المشورة للحكومة بشأن السياسة الفضائية المدنية. وسوف تحفز الوكالة الفضائية المزيد من الابتكار على نطاق الاقتصاد، وستكمل استراتيجيتنا للصادرات الدفاعية.

إن الفضاء يتخذ طابعاً ديمقراطياً، والحوازر القائمة أمام الوصول إليه تتهاوى لأن القطاع يشهد حالة اضطراب من جراء التكنولوجيا التي بات استحداثها وإطلاقها والحفاظ عليها يكلف أقل بكثير. وقد سُجلت زيادة كبيرة في عدد الدول التي

السيد إبراهيم (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي لجهودكم وقيادتكم المقتدرة، سيدي الرئيس، وأود كذلك أن أؤكد لكم وللمكتب استمرار تعاوننا ودعمنا.

ويؤيد وفد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بها في إطار هذه المجموعة بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.15)، وفي وقت سابق خلال هذه الجلسة، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

إن الرغبة في استكشاف الموارد واستغلالها خارج حدود الأرض من أجل التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية حياة البشرية أفضت إلى اختراعات تكنولوجية، فضلاً عن ابتكارات شهدت إطلاق السواتل والعديد من الأنشطة الأخرى في الفضاء الخارجي. وقد أنتجت تكنولوجيا الفضاء أدوات مكنتنا من التنبؤ بالأحوال الجوية، وحماية البيئة، والتطبيب عن بعد، وتحسين الزراعة والتعليم، على سبيل المثال لا الحصر. ولهذا يجب مواصلة اعتبار الفضاء الخارجي والأجرام السماوية تراثاً مشتركاً للبشرية وصونها بوصفها كذلك، ويجب استخدامها، واستكشافها والانتفاع بها لفائدة البشرية جمعاء ولمصلحتها، بروح من التعاون. وبالتالي، فإن استكشاف الفضاء الخارجي والأجرام السماوية واستخدامها ينبغي أن يتم الاضطلاع به في الأغراض السلمية حصراً، ولفائدة جميع البلدان ولصالحها، بصرف النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي أو العلمي.

وبات منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أكثر إلحاحاً بسبب الشواغل المشروعة الناشئة عن عدم كفاية الصكوك القانونية القائمة للحيلولة دون زيادة عسكرة الفضاء الخارجي أو منع تسليحه. ولهذا الغرض، يشدد وفد بلدي على الحاجة إلى توطيد وتدعيم النظم القائمة وتعزيز فعاليتها من خلال وضع معاهدة ملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

بغرض وضعها في الفضاء. فكل جسم من الأجسام الفضائية المسيّرة يمثل سلاحاً محتملاً.

إن مشكلات التحقق وقدرات الاستخدام المزدوج تلك هي التي تجعل من مصداقية عملية تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي تحدياً كهذا. وبوسع السواتل المدنية، فيما يبدو، أن تخفي أغراضاً خبيثة. ونرى أن جهودنا تركز بوجه أفضل على الحد من سوء السلوك في الفضاء.

ومع أننا نقر بالعمل صوب التوصل المحتمل إلى وضع صكوك ملزمة قانوناً، فإننا نرى مزيداً من الفائدة العملية في البدء بتدوين حسن السلوك وتعزيزه من خلال تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة والمبادئ المعيارية. وقد اعترف بذلك في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالفضاء الصادر في عام ٢٠١٣ (انظر A/68/189)، الذي أوصى بأن تعمل الدول معاً بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، وأن تضع قواعد السلوك المسؤول في الفضاء. واتفق على التقرير بتوافق الآراء، إذ يوفر إطاراً لسلامة الفضاء وأمنه واستدامته يمكن استخدامه فوراً على أساس طوعي. إن قيمة تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة واضحة، فهي توفر إجراءات عملية طوعية تتمكن الحكومات من خلالها من معالجة التحديات وتبادل المعلومات بهدف التوصل إلى تفاهم وتخفيف حدة التوتر. ويمرور الوقت، ترسم الدول عادات السلوك الدولي وأنماطه وتضع قواعده.

وأستراليا ملتزمة بنظام عالمي قائم على القواعد، يمتد نطاقه إلى الفضاء. ونود أن نعمل مع الدول الأخرى على التحديات والمبادرات الرامية إلى كفالة استدامة مجال الفضاء الخارجي وسلامته وأمنه في الأجل الطويل. وسنواصل عملنا التعاوني، مع النظر في الإطار القانوني القائم للفضاء الخارجي وبحث السبل الكفيلة بأداء عمله على أفضل وجه لتلبية الاحتياجات الحالية والمقبلة.

أن تعزز المساواة وعدم التمييز في إمكانية الوصول إلى الفضاء الخارجي، بغض النظر عن مستويات التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية.

السيدة سين (ميانمار) (تكلمت بالإنكليزية): تعرب ميانمار عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.15).

إن الحفاظ على سلامة الفضاء الخارجي، وأمنه، واستقراره واستدامته، والحيلولة دون أن يُضحي ساحة للنزاع، أمر يقع على عاتقنا جميعاً. ومن شأن زيادة الأنشطة الفضائية، وتنامي عدد الجهات الفاعلة العاملة في الفضاء الخارجي وتنوعها، وانتشار الحطام الفضائي الخطر، والاعتماد المتزايد على الفضاء الخارجي في القطاعات المدنية، والحكومية والعسكرية أن يؤدي إلى تفاقم خطر تسليحه، ووقوع حوادث الفضاء ونشوب النزاعات على الموارد الشحيحة.

ومع أن النهوض بالقدرات التكنولوجية واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض التجارية جدير بالثناء، علينا أن نأخذ في الاعتبار أن تلك التكنولوجيات المتقدمة ينبغي أن تستخدم في نهاية المطاف لما فيه خير البشرية، ولتحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية حصراً، وأن يتم الاضطلاع بهما لفائدة جميع البلدان وشعوبها، بغض النظر عن درجة تطورها الاقتصادي أو العلمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على جميع الدول أن تعمل معاً وأن نضاعف جهودنا الرامية إلى التصدي للأخطار المتزايدة التي تهدد السلام والأمن في الفضاء الخارجي وتُعدّ مثار قلق لنا جميعاً.

إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمان الامتثال الصارم للأطر القانونية القائمة المتعلقة باستخدام الفضاء الخارجي أمران هامان. وفي هذا الصدد، فإن تدابير الشفافية وبناء الثقة ضرورية للحفاظ على السلام وعلى أمن

ولذلك، ترحب نيجيريا بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٧٢، الذي أوكلت إليه ولاية النظر في عناصر موضوعية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وتقديم توصيات بشأن تلك العناصر. ونتطلع إلى اختتام أعمال الفريق بنجاح ونأمل أن يفضي إلى الشروع فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة ملزمة قانوناً تتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ويعتقد وفد بلدي أن جميع الدول، ولا سيما تلك التي تملك قدرات فضائية كبيرة، لها مسؤولية خاصة في الإسهام بنشاط في تحقيق هدف استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي لها أيضاً أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع هذا الهدف والمعاهدات القائمة ذات الصلة، من أجل صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي.

وفي هذا الصدد، نؤكد أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، الذي يضطلع بالدور الرئيسي في إجراء مفاوضات موضوعية بشأن مسائل نزع السلاح ذات الأولوية. ولذلك، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الوقت قد حان للشروع في مفاوضات بحسن نية في مؤتمر نزع السلاح بشأن المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولا تزال نيجيريا ملتزمة باستخدام قدراتها المتنامية في مجال علوم الفضاء في الأغراض الإنمائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، شرعنا في العديد من المشاريع الإنمائية، بما فيها مؤشر الكشف عن التصحر، وتحليل عدم التماثل السكاني وتقييم انبعاثات الكربون. وتؤمن نيجيريا إيماناً راسخاً بأن تكنولوجيا الفضاء تزخر بإمكانات هائلة يمكن أن تنتفع بها البلدان المتقدمة والنامية على حدّ سواء. وفي هذا الصدد، يتعين على الأمم المتحدة

الأنشطة في الفضاء الخارجي وسلامتها واستدامتها وصون بيئة فضائية آمنة للجميع. (A/C.1/73/PV.15). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

وتشكل توصيات فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بالقرار ٦٥/٦٨، الواردة في تقريره المعتمد بتوافق الآراء في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ (انظر A/68/189)، أساساً جيداً لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي. فهي هامة وضرورية لمنع حدوث سباق تسلح فيه. غير أن هذه التدابير طوعية ولا يمكنها أن تكون بديلاً لمعاهدة ملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولذلك، نرحب بكل الجهود والمقترحات المقدمة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، بما في ذلك نص مشروع المعاهدة في صيغته المحدثة الذي اشترك في تقديمه الاتحاد الروسي والصين. ونعتقد أنها مبادرة بناءة ومساهمة جيدة في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

فمؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، ويضطلع بالدور الرئيسي في التعامل مع مسائل نزع السلاح. وفي هذا الصدد، ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى بدء المفاوضات من دون تأخير بشأن المسائل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك مشروع المعاهدة المقترح.

ومن المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء إحراز تقدم في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. ولذلك، فمن مسؤوليتنا المشتركة تعزيز استدامة الفضاء الخارجي واستقراره وأمنه. وعلينا أن نعمل معاً لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد فضاء خارجي ينعم بالسلامة، والأمن، والاستقرار والاستدامة.

السيد إنكارناتو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر

إن التطبيقات الفضائية اليوم توفر موارد فريدة، بما في ذلك في مجالات النمو الاقتصادي والابتكار. وترتفع شبكة الإنترنت إلى حد كبير بالفضاء. فنظم السواتل ضرورية لرصد الأمن البري والبحري والجوي، وكذلك لمواجهة مسائل حرجية مثل إدارة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ويتيح مجال الفضاء عدداً من الخدمات التي باتت ضرورية لحسن سير اقتصاداتنا واستتباب أمننا.

وتعدّ الزيادة الحادة في عدد الأجسام الموجودة في الفضاء، إلى جانب الاعتماد المتزايد على الموارد والهياكل الأساسية والأنشطة الفضائية، من بين الأسباب الرئيسية التي تقتضي إنشاء بيئة تنظيمية دولية شاملة وفعالة من أجل استدامة البيئة الفضائية، وسلامتها وأمنها في الأمد البعيد.

ونرحب بالذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، الذي احتُفل بها في حزيران/يونيه في فيينا، وبمشروع القرار ذي الصلة المتوقع من الجمعية العامة اعتماده في دورتها الحالية. ونحن فخورون بالدور النشط الذي اضطلعنا به خلال المفاوضات التي تمت بشأنه، وإننا على استعداد للإسهام في وضع خطة "الفضاء ٢٠٣٠" وخطة تنفيذها خلال العامين المقبلين. كما نشيد بإنشاء فريق عامل مخصص معني بهذه المسألة في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وتقدر إيطاليا العمل الهام الذي اضطلع به الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بهدف اعتماد مجموعة كاملة من المبادئ التوجيهية. ونرحب بحقيقة أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الدياحة و٢١ من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستدامة في الأمد البعيد، رغم عدم

ولذلك، فإننا نؤيد المناقشات الجارية في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، المنشأ بموجب القرار ٢٥٠/٧٢، التي نشارك فيها بنشاط. ومع أننا لا نستبعد الهدف الطويل الأجل الذي يمثله وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، نعتقد أن هذا الهدف قد يتحقق على نحو أفضل باتباع نهج تدريجي يستلزم أولاً اعتماد صك طوعي يكفل سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها. ولذلك، سنواصل الإسهام في المناقشة الجارية في إطار فريق الخبراء الحكوميين باتباع نهج بناء. ويحدونا الأمل في أن يكون بوسع هذه المناقشة بدورها أن تفضي إلى تعزيز أعمال مؤتمر نزع السلاح في هذا المجال الهام.

السيد لي سوي (الصين) (تكلم بالصينية): يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، مما يجعلها سنة بارزة الأهمية في تاريخ الحوكمة العالمية للفضاء. وقد بذلت الأمم المتحدة جهوداً جبارة على مر السنين من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا العام، حققت الأمم المتحدة إنجازات كبيرة بشأن مسألة أمن الفضاء الخارجي. وقد بدأ فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي أنشأه الأمين العام والمكلف بولاية صادرة بموجب القرار ٢٥٠/٧٢، عمله المتمثل في النظر في العناصر الموضوعية لصك دولي ملزم قانوناً لمنع تسليح الفضاء الخارجي وتقديم توصيات بشأن تلك العناصر.

وأدرجت هيئة نزع السلاح "الفضاء الخارجي" في جدول أعمالها للمرة الأولى في الدورة الاستعراضية الجديدة في بداية هذا العام، مع التركيز على تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مؤتمر نزع السلاح قد أنشأ هيئة فرعية لإجراء

التوصل إلى اتفاق بشأن الاعتماد النهائي لهذه المجموعة الكاملة وإحالتها إلى الجمعية العامة.

ومع ذلك، نرى أن هذا العمل الهام من شأنه أن يمثل أساساً متيناً لوضع صك طوعي أشمل يغطي الجوانب الموضوعية من حيث سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها. ومن شأن هذا الصك أن يسهم في إرساء مبادئ مشتركة عالمياً فيما يخص السلوك المسؤول، ينبغي أن تشمل عدم التدخل في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية؛ ومنع إنتاج الحطام والتخفيف من آثاره؛ وإقامة تعاون دولي في الفضاء؛ وصون سلامة البيئة الفضائية؛ وتحقيق المساواة في إمكانية الوصول إلى الفضاء الخارجي؛ وكفالة الشفافية في الاضطلاع بأنشطة استكشاف الفضاء واستغلاله.

ونحن مقتنعون أيضاً بأن تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة تنفيذاً فعالاً يمثل خطوة بالغة الأهمية نحو تحقيق قدر أكبر من السلامة والأمن والاستدامة في أنشطة الفضاء الخارجي، بما في ذلك التدابير التي حددها فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في عام ٢٠١٣، وأقرتها الجمعية العامة. ومن الممكن إرساء مجموعة التدابير تلك من خلال: أولاً، وضع الصك الطوعي المقترح الذي يشمل آليات تبادل المعلومات المتصلة بالاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية الفضائية؛ ثانياً، الإخطار فيما يخص البعثات والمناورات الفضائية، بهدف الحد من خطر سوء التواصل وتحسين إدارة حركة المرور في الفضاء؛ وثالثاً، التشاور بغية تقليل مخاطر المنازعات. ولذلك، فإننا لا نزال نعتقد أنه سيكون من المفيد التوصل إلى اتفاق بشأن صك طوعي شامل في إطار الأمم المتحدة.

وما زالت إيطاليا ملتزمة تماماً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي ساحة نزاع بوصفهما شرطين أساسيين لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي.

الاقتراحات الجيدة أثناء المناقشة فيما يتعلق بعناصر وضع صك ملزم قانوناً في المستقبل بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي.

ونأمل أن يتمكن الفريق من الوفاء بولايته، واختتام تقريره بتوافق الآراء وتقديم توصيات بشأن العناصر اللازمة لوضع صك ملزم قانوناً في المستقبل. ويجب التشديد على أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال أنسب منتدى للتفاوض بشأن صك دولي ملزم قانوناً يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إن الفريق يدعم عمل مؤتمر نزع السلاح ويكمله. ومتى ما اتفق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل متوازن وشامل للشروع في المفاوضات ذات الصلة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ينبغي للفريق أن يختتم أعماله ويحيل نتائج مداولاته إلى مؤتمر نزع السلاح عن طريق الأمين العام.

ونظراً إلى بدء أعمال الفريق، وبغية ضمان فهم أفضل من جانب المجتمع الدولي، تشترك الصين وروسيا في تقديم مشروع المقرر A/C.1/73/L.50 إلى اللجنة الأولى هذا العام. ويتعلق مشروع المقرر بالعمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين ومؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ويقترح إدراج تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ونأمل من جميع الأطراف أن تؤيد مشروع المقرر.

وتولي الصين أهمية لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الأنشطة الفضائية. والصين هي المقدم الرئيسي للقرارات ذات الصلة، وكانت من دعاة إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في عام ٢٠١٢. وتشارك الصين بنشاط في أعمال الفريق العامل التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية المعني بالمبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد.

مناقشات متعمقة بشأن جميع المسائل الأساسية، بما فيها منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتعكس هذه التطورات على النحو الواجب شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأمن في الفضاء الخارجي والجهود التي يبذلها لمنع تسليحه.

ولطالما كانت الصين مناهضة لتسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه، وقد شاركت طوال سنوات في تقديم قرارات الجمعية العامة المتعلقة بأمن الفضاء الخارجي. وفي عام ٢٠٠٨، قدمت الصين وروسيا بشكل مشترك إلى مؤتمر نزع السلاح مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وبعد ذلك، قدمت صيغة محدثة في عام ٢٠١٤، حظيت بدعم واسع النطاق.

وفي تموز/يوليه، استضافت الصين، بالاشتراك مع روسيا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، حلقة عمل دولية في بيجين بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، دُعي إليها أعضاء فريق الخبراء الحكوميين وممثلون من المنظمات غير الحكومية لمناقشة المسائل ذات الصلة المتعلقة بالمشهد الأمني في الفضاء، وخطر التسليح، ومدى كفاية النظم القانونية القائمة والعناصر اللازمة لوضع صك ملزم قانوناً في المستقبل من أجل الإعداد لبدء أعمال فريق الخبراء الحكوميين.

وفي آب/أغسطس، شاركت الصين في الدورة الأولى للفريق على نحو إيجابي وبناء واشتركت مع روسيا في تقديم ورقة موقف، تطرحان فيها آراء واقتراحات بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي وعناصر لوضع صكوك قانونية في المستقبل. وقد كانت المناقشات التي جرت خلال الدورة مكثفة ومتعمقة. فأعرب الأعضاء عن آراء مفادها أن الوضع الراهن في الفضاء الخارجي يبدو قائماً مع مخاطر من حدوث سباق تسلح، وأن الحاجة ماسة إلى حوكمة عالمية لأمن الفضاء. وقدم أعضاء الفريق العديد من

أكبر على الفضاء في حياتنا اليومية، علينا أن نحمي البيئة الفضائية للجميع.

ويحظى واحد وعشرون مبدأ من المبادئ التوجيهية للاستدامة في الأمد البعيد التي جرى التفاوض بشأنها في لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية بتوافق الآراء. وينبغي لنا الآن أن ننظر في السبل الكفيلة بوضعها موضع التنفيذ العملي. ويسرنا أن نتعاون مع فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومع أن المملكة المتحدة لا تستبعد إمكانية إبرام معاهدة ملزمة قانوناً بشأن الفضاء الخارجي في المستقبل، هناك تحديات سياسية، وتكنولوجية وعلمية خطيرة يجب حلها قبل الشروع في المفاوضات. وينبغي لأي صك جديد وملزم قانوناً أن يكون شاملاً وفعالاً ويمكن التحقق منه.

وعلى أن نتوصل إلى فهم مشترك لما نعينه بالأسلحة الفضائية. ففي الفضاء، أي جسم يملك القدرة على المناورة بوسعه، من الناحية النظرية، أن يُستخدم في الأغراض الهجومية. أما النظم الفضائية، فيمكن أن يلحقها الضرر من الأرض. والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج تشكل تحدياً إضافياً.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الأنشطة التي تضطلع بها بعض الدول. ففي شباط/فبراير ٢٠١٧، صرح قائد سرية في قوات الجوية الروسية أن روسيا كانت تطور قذائف بنية صريحة هي تدمير السواتل. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية مؤخراً أن قواتها الفضائية تلقت نظاماً ليزرياً متنقلاً معروفاً باسم بيرسفت "Peresvet". ولذلك، يجب أن يكون التحقق جزءاً أساسياً من أي صك جديد. وسيستلزم رصد الامتثال والحفاظ عليه وضع ترتيبات بغية كفالة الثقة بين الدول. وقد تنطوي عملية التحقق على قدر من الصعوبات. وثمة حد لما يمكن التحقق منه بعد أن يتم إطلاق مركبة ما. فتغير المدارات يمكن أن يُقاس، ويُقيّم ويُعزى إلى أحداث غير متوقعة مثل الاصطدامات. وفضلاً

ونرى أن إرساء تدابير مناسبة وعملية لكفالة الشفافية وبناء الثقة في الأنشطة الفضائية تفضي إلى تعزيز الثقة المتبادلة، والحد من حالات سوء التقدير وتنظيم الأنشطة الفضائية. وتساعد هذه التدابير على الحفاظ على أمن الفضاء، وذلك من خلال تكملة عملية منع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه. بيد أن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة ليست ملزمة قانوناً، مما يحد من فعاليتها على نحو يصعب تخطيه. ولذلك، لا يمكن أن تحل محل التفاوض على صكوك قانونية بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي.

فالفضاء الخارجي هو الإرث المشترك للبشرية جمعاء. وبالتالي، فإن الحفاظ على أمنه ومسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع البلدان. والصين على استعداد، جنباً إلى جنب مع أعضاء المجتمع الدولي، لتقديم مساهمة مستمرة لصون السلام والأمن الدائمين وبناء مجتمع المستقبل المشترك في الفضاء الخارجي لصالح البشرية.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.15). وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إننا نواجه اليوم بيئة فضائية تزداد ازدحاماً ويزداد التنافس عليها. وقد أثبت الإطار القانوني الدولي جدواه، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي، لمدة ٥٠ عاماً. وعلى مواصلة تطوير هذا الإطار بحيث يعكس استخدامنا للفضاء الذي لا ينفك يتطور. إن التطورات السريعة في القطاع الفضائي التجاري تتيح فرصاً وتنطوي على تحديات على السواء. فالزيادة المتوقعة في إطلاق السواتل تخلف آثاراً على الحطام الفضائي واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، فضلاً عن الفرص المتاحة للتنمية والتجارة للأغراض السلمية. وفيما نعتد بقدر

الفضائية وأنماط السلوك غير المسؤول تشكل تهديدات خطيرة للأمم التي تتراد الفضاء وتلك التي لا تتراده على حد سواء. وإذا توضع في اعتبارها هذه التحديات، تؤكد جمهورية كوريا مجددا التزامها باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتحث جميع الدول على استخدامه على نحو مسؤول وشفاف، وفقا للقواعد الدولية القائمة.

وكثيرا ما كانت وتيرة تطور قواعد الفضاء الخارجي محل انتقاد بوصفها بطيئة إلى حد لا يتيح لها أن تعكس الحقائق المعاصرة. ومع أن هذه الادعاءات ليست بلا أساس، يرى وفد بلدي أن معاهدات الفضاء الخارجي توفر لنا أساساً مشتركاً فعالاً في مسعانا المشترك لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولأحظنا أيضا الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لإحراز تقدم في مجال المعايير ذات الصلة بالفضاء، ولا سيما في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، رحب وفد بلدي بالمناقشات الموضوعية التي جرت بشأن هذا الموضوع في مختلف هيئات نزع السلاح هذا العام - أي مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وفريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونخطط علماً بإنشاء فريق خبراء حكوميين جديد هذا العام. وعلى الرغم من أن بعض الصعوبات لا تزال قائمة، مثل نقص تعريف الأسلحة الفضائية وتدابير التحقق، فإننا نأمل أن الفريق سيواصل بحث الخيارات العملية المتاحة لتعزيز السلام والأمن في الفضاء الخارجي، مع عدم الحد بلا مبرر من استخدامه في الأغراض السلمية. وستواصل حكومة بلدي التعاون على نحو بناء من خلال مشاركتها في فريق الخبراء الحكوميين.

ويعتقد وفد بلدي أنه، في إطار جهودنا المشتركة الرامية إلى النهوض باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ينبغي إيلاء تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة الأولوية. ونرى أن جميع أشكال هذه التدابير - الإعلانات الأحادية الجانب،

عن الحوادث، ثمة التهديدات. ومن الأمثلة على التهديدات المدارية الأسلحة المضادة للسواتل على نفس الدار والمعروفة باسم "مطاردات الفضاء". إن تقارب السواتل يشكل خطرا كامنا على الأمد البعيد وينبغي الإثناء عنه، ولكن الأجسام الفضائية قد تقترب من سواتل دولة أخرى بحكم العمليات الفضائية الروتينية، وهو أمر ينبغي السماح به. ولذلك، من المهم توضيح السلوك المقبول وغير المقبول. وسيتعين علينا النظر في التكنولوجيات الأرضية التي من شأنها أن تؤثر في السواتل وفي مسألة تحميل مسؤولية الهجمات.

ولا ترد هذه العناصر وغيرها من العناصر الهامة في مشروع المعاهدة المقترح بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. فلا يتناول المشروع المسائل الأساسية المتعلقة بالنوايا والسلوك، ولا هو يسعى إلى منع استحداث الأسلحة المضادة للسواتل الموجودة على الأرض.

ويجب ترجمة المبادئ التقنية إلى مفاهيم ذات منفعة دبلوماسية. وترى المملكة المتحدة أن على فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أن يحدد العناصر التي من شأنها أن تساعد على تشكيل مجموعة من القواعد غير الملزمة قانونا، والمبادئ العامة، والمبادئ التوجيهية وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة التي تدعم الاضطلاع بأنشطة فضائية بشرية على نحو مأمون، وأمن ومستدام وفقا للقانون الدولي.

السيد لي يانغ - كيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إن تطوّر تكنولوجيات الفضاء والزيادة الكبيرة في عدد الجهات الفاعلة في الفضاء قد جعل حياتنا الاجتماعية والاقتصادية اليومية أكثر من أي وقت مضى مرهونة أكثر بالأنشطة الفضائية، وزادت نسبة المخاطر والتحديات المرتبطة بسلامة الفضاء الخارجي، وأمنه واستدامته. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الحطام الفضائي، واحتمال اصطدام الأجسام

بوجه عام. وقد انعكس ذلك في مختلف المنتديات المتخصصة المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح ولجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ومع ذلك، كان ثمة العديد من النقاط في إطار هذا العمل التي أحبطت تفاؤلاً مؤخراً.

إذ يشهد مؤتمر نزع السلاح حالة جمود الآن منذ عقدين من الزمن. ونتيجة لذلك، لم ننجح في دفع عجلة المفاوضات بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتحديدًا بشأن مشروع الاتفاق الذي تقترحه روسيا والصين المتعلق بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة فيه. ولم يكن بالوسع التوصل إلى اتفاق هذا العام في فيينا بشأن الجوانب الأساسية لسلامة العمليات الفضائية. ومع ذلك، ثمة بوادر إيجابية كذلك، يُعدّ فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مثلاً جيداً لها. وقد عقد الفريق اجتماعه الأول في جنيف في آب/أغسطس، باعثاً الأمل في أن يتمكن الخبراء من الوفاء بولايتهم المتمثلة في إعداد توصيات بشأن عناصر صك ملزم قانوناً ومتعدد الأطراف يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ويشمل منع نشر أسلحة فيه. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن المجتمع الدولي قد توصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، استناداً إلى توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وعلى أي حال، أبدى الجميع تأييده لذلك. ولكنه شأن آخر أن يكون للدول آراء متباينة بشأن السبل الكفيلة بتحقيق الإمكانات الكامنة لهذه التدابير على نحو فعال.

وفي هذا السياق العام، الذي يمكن وصفه بالإيجابي، وإن كان ذلك ببعض التحفظ، فإن الاتجاه الذي تتبعه الولايات

والالتزامات الشائنة ومدونات السلوك المتعددة الأطراف - تشجع التصرفات المسؤولة في الفضاء الخارجي، وتعدّ مفيدة وأساسية أحياناً في معالجة الشواغل المتعلقة بأمن الفضاء الخارجي واستدامته. إذ تساعد على الحد من مخاطر سوء التقدير وسوء الفهم وعلى تهيئة مناخ تسوده الثقة والائتمان. وفي هذا الصدد، فإن حكومة بلدي تولي أهمية لتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الصادر عام ٢٠١٣ الذي حظي بتوافق الآراء (انظر A/68/189)، ويشمل تدابير طوعية لكفالة الشفافية وبناء الثقة. ونرحب بحقيقة أن هيئة نزع السلاح قد حددت هذا العام موعداً لإعداد توصيات من أجل تعزيز التنفيذ العملي لهذه التدابير في مجال أنشطة الفضاء الخارجي، ونأمل أيضاً أن اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ستُنجز أعمالها المتعلقة بالمبادئ التوجيهية البارزة بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد في أقرب وقت ممكن.

وستواصل جمهورية كوريا الاضطلاع بدور بناء في مختلف هيئات الأمم المتحدة والمنتديات الفضائية ذات الصلة من أجل ضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح فيه.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنّا

المرّة الثانية التي تدعوني فيها، سيدي الرئيس، بالسفير. ومع أنني لست سفيراً بعد، يحتمل أن أصبح كذلك، على غرار الكثيرين في هذه القاعة. أنتقل الآن إلى بياني. وأعتذر عن هذه الملاحظة.

إن تسليح الفضاء الخارجي قد يخلّف آثاراً تزعزع بقدر كبير استقرار السلام والأمن الدوليين. ولذلك، لا يزال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإبقاؤه خالياً من الأسلحة من أولويات السياسة الخارجية الروسية. وقد اتبعنا نهجاً مسؤولاً في التعامل مع هذه المسألة وتلك المتعلقة بأمن الأنشطة الفضائية

في جدول أعمال الجمعية العامة. والوثيقة الأخرى هي مشروع القرار A/C.1/73/L.51، الذي يتناول مسألة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وأخيراً، سنقدم مشروع القرار A/C.1/73/L.68/Rev.1 بعنوان "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، وهو قرار آخر ذو صبغة دائمة بالفعل. ومجدونا الأمل في أن تُعتمد مشاريع نصوصنا الثلاثة بتوافق الآراء خلال الدورة الحالية.

السيد ناكاي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يتمتع عدد متزايد من الدول اليوم بما تعود به أنشطة الفضاء الخارجي من منافع اقتصادية واجتماعية وفي مجال الأمن الوطني. ومع أن فرص الانتفاع بأنشطة الفضاء الخارجي وإمكانية الوصول إليها تتزايد، فإننا نواجه أيضاً تحديات خطيرة مثل زيادة حجم الحطام الفضائي. فقد أصبح من بالغ الأهمية بقدر أكبر للمجتمع الدولي أن يضمن سلامة الفضاء الخارجي، وأمنه واستدامته تحقيقاً لرؤاه البشرية وتنميتها.

ويجب أن تُؤكد أهمية تعزيز سيادة القانون في الفضاء الخارجي مجدداً. وتكرر اليابان تأكيد مدى الحاجة إلى تنفيذ مبادئ السلوك المسؤول في مجال أنشطة الفضاء الخارجي، وهو ما من شأنه أن يكون شوطاً هاماً يُقطع على درب وضع القواعد الدولية. ونشجع الدول الأعضاء على الامتناع عن أي عمل يلحق الضرر بالأجسام الفضائية أو يدمرها، على نحو مباشر أو غير مباشر. وعلينا منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد شاركنا في مناقشات موضوعية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح، وكذلك في اجتماعات هذا العام التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، استناداً إلى تلك القناعة الراسخة. ونرى أيضاً أن مناقشة هذه المسألة ينبغي أن تعكس ما ينطوي عليه

المتحدة ويتسم بزيادة تشديد أنظمتها الداخلية في مجال الأنشطة الفضائية، ولا سيما الجوانب العسكرية منها، يشكل تناقضاً ملحوظاً. ويتعلق الأمر بإرساء مفهوم الدفاع عن النفس في الفضاء الخارجي، بما يتجاوز أي قدر معقول لمبدأ الكفاية، وهو أمر لا يمت بصلة للمعايير الواردة في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ونود أن نشير إلى أن إمكانية اعتماد تدابير وقائية واستباقية في مجال الفضاء الخارجي على أساس تقييمات ذاتية لطالما كان أمراً متوقعاً في الوثائق التي تنظم العمليات الفضائية والأوامر التوجيهية العسكرية الخاصة للولايات المتحدة. وهنا يكمن الخطر الكبير لهذا النهج. إذ يثير ذلك مسألة السبل التي يتعين على بلدان مثل الاتحاد الروسي انتهاجها لتخطيط أنشطتها الفضائية إذا ما كانت وثائق الولايات المتحدة تتوخى استخدام الدفاع عن النفس لطائفة واسعة من الأسباب، تصل إلى الدفاع عن الأفراد وممتلكاتهم، بل تشمل عموماً حالات انتهاك حقوق الولايات المتحدة. وبالنظر إلى ذلك كله، من غير المستغرب أن تصف الاستراتيجية الفضائية الوطنية للولايات المتحدة المعلن عنها في آذار/مارس الفضاء الخارجي بساحة حرب وقتال. ومن المؤكد أن مضيها على مسار ضمان هيمنتها في الفضاء لن يسهم في الحوار البناء بشأن المسائل المتعلقة بالاستقرار الاستراتيجي. وإذا استمر ذلك، فلن تُثمر أعمال أي من مسارات التفاوض المتعلقة بالفضاء الخارجي.

وفي هذا العام، قام الاتحاد الروسي، جنباً إلى جنب مع الدول المتفقة معه في الرأي، بإعداد مشروع مقرر واحد ومشروعي قرارين سيتم تقديمهما إلى اللجنة لتنظر فيها. ويتعلق الأمر أساساً بفريق الخبراء الحكوميين المتخصص المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونظراً إلى أن الفريق سيواصل العام القادم عقد اجتماعات، خلال هذه الدورة، فإننا نقترح اعتماد مشروع مقرر إجرائي (A/C.1/73/L.50)، يهدف إلى ترسيخ البند ذي الصلة

وختاماً، أود أن أشدد مجدداً على التزامنا بمواصلة العمل على نحو وثيق مع المجتمع الدولي من أجل ضمان سلامة أنشطة الفضاء الخارجي، وأمنها واستدامتها.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي السرور حقاً أن أراكم تتأسون أعمال اللجنة ونتمنى لكم، سيدي، التوفيق إذ تتولّون توجيه أعمالنا.

يحمل الفضاء الخارجي منافع جمة للبشرية ساعدتنا على قطع أشواط كبيرة في إطار جهودنا العالمية الرامية إلى معالجة ألح التحديات العالمية. وحققت تكنولوجيات الفضاء، من الاتصالات الساتلية إلى الاستشعار عن بعد، عدداً كبيراً من المكاسب الإيجابية التي تصبّ في الصالح العالمي. وثمة أدلة على أن الفضاء يعود على العالم بمنافع اجتماعية واقتصادية كبيرة، ولا يزال يمثل أداة حيوية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بيد أن جميع هذه المنافع وتلك التي تلوح في الأفق ترهّن بفضاء خارجي يسوده السلام، ويكون ملكاً للبشرية جمعاء. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا زيادة في عدد السواتل العسكرية وفي عدد الدول التي تحوز السواتل للأغراض العسكرية. ومن شأن هذا النوع من المصالح المتنافسة على إرساء الهيمنة في الفضاء أن يؤدي إلى زعزعة السلام والأمن الدوليين. ولذلك، فإنه من واجب أولئك الذين يقومون باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه أن يُبقوا عليه خالياً من النزاعات وأن يحولوا دون أن يصبح ساحة أخرى في مجال سباق التسلح. وتؤمن سري لانكا إيماناً راسخاً بأن الفضاء الخارجي يجب ألا يُضحى ساحة أخرى تشهد سباق تسلح وأن إبقائه خالياً من النزاع أمر أساسي إذا ما أردنا ألا نعرض السلام والأمن الدوليين لخطر جسيم. ونؤكد مجدداً التزامنا الثابت بحماية الفضاء الخارجي بوصفه نعمة مشتركة للبشرية وبتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح فيه.

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية من تعقيد ومن إمكانات هائلة على حدّ سواء.

وإذ نستكشف السبل التي يتمكن بفضلها المجتمع الدولي من المحافظة على سلامة الفضاء الخارجي وأمنه واستدامته في الأمد البعيد وتعزيزها، من شأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة أن تؤدي دوراً هاماً في إرساء الثقة المتبادلة والائتمان بين الجهات الفاعلة في مجال الفضاء. ونؤكد التزامنا بهذا المسعى وندعو جميع الدول الأعضاء إلى استعراض التدابير المقترحة الموصى بها في تقرير عام ٢٠١٣ لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189)، وتنفيذ تلك التدابير قدر استطاعتها.

وترى اليابان أن السنوات الثماني التي كرستها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية للعمل الموضوعي، مُجربةً مناقشات بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، قد أذكت وعينا وعمقت فهمنا للسبل التي يمكننا من خلالها استخدام الفضاء الخارجي على نحو أكثر استدامةً. وتشجع اليابان جميع الدول الأعضاء على اتباع المبادئ التوجيهية الـ ٢١ التي حظيت بتوافق في الآراء.

ويشكل الحطام الفضائي تهديداً حقيقياً لأي كيان من الكيانات التي تقوم بأي نوع من الأنشطة في الفضاء. ولذلك، فإن أنماط السلوك الخطير التي ينجم عنها قدر كبير من الحطام الفضائي، مثل الهجمات المضادة للسواتل، تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. وبوجه خاص، نشعر بالقلق الشديد إزاء تطوير قدرات الأسلحة المضادة للسواتل ونشرها، بما فيها تلك القائمة على الأرض. وبغية معالجة مشكلات الحطام الفضائي المعمر، فإننا سنكثف جهودها في مجال الإمام بالحالة السائدة في الفضاء واستحداث تكنولوجيا كفيلة بإزالة الحطام الفضائي.

وقد تحولت تكنولوجيا الفضاء الخارجي وأسلحة الدمار الشامل من كونها خيالاً علمياً إلى واقع علمي. وفي هذا العصر الذي يشهد تقدم تكنولوجيا الفضاء بسرعة، يبدو أن المناقشات الجارية بشأن نزع السلاح، ولا سيما تلك المتعلقة بالفضاء الخارجي، تتخذ لهجة تتزايد شدتها، مما يهدد بتقويض اعتماد رؤية موحدة ومتعددة الأطراف لتحقيق السلام. فعبارة "حينما تتصارع الفيلة، فإن العشب هو الذي يعاني" مناسبة تماماً في سياق هذا الميدان المتقدم تكنولوجياً. والواقع أن أسلحة الفضاء الخارجي من شأنها أن تفاقم الفجوة بين العالم المتقدم والنامي وأن تقوض أي نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد ما لم تتوخ الحذر.

ويشكل تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال أسلحة الدمار الشامل خطراً وجودياً على مجتمعنا العالمي. وفيما تسعى أفريقيا إلى إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، نرى إمكانات استحداث تكنولوجيا سرية ومؤذية يجري تطويرها خارج ساحات المعارك التقليدية التي يركز عليها الإطار القانوني الدولي القائم. وتتداخل شواغلنا الأمنية مع الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة. ومن الضروري أن ننشئ نظاماً متعدد الأطراف يلي احتياجات جميع الدول الأعضاء في جميع المجالات - سواء أكانت عسكرية، أم مالية أم متصلة بالهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية - من حيث الوقاية، بما في ذلك من الهجمات الإلكترونية.

والواقع أن إمكانات الأعمال الكيدية لتقويض السيادة، سواء من جانب الدول أو العناصر الإجرامية، هو تهديد تتزايد خطورته. ولذلك، تشجع ناميبيا هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على إجراء مناقشات غير رسمية بشأن التنفيذ العملي لتدابير ترمي إلى القيام بأنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح فيه، على نحو ما اقترحتة الصين،

ومن الضروري ضمان أن تمثل جميع الدول باتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح القائمة ذات الصلة بالفضاء الخارجي، وبالنظام القانوني القائم الذي ينظم استخدام الفضاء الخارجي. ونود أن نشدد على الدور المحوري الذي يؤديه مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، الذي يضطلع بدور رئيسي في مجال التفاوض بشأن اتفاقات متعددة الأطراف لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه. وستقدم سري لانكا دعمها الكامل إلى هذا المسعى، كما فعلنا دائماً لدعم المبادرات الرامية إلى الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات. ووفقاً للممارسة التقليدية، قدمت سري لانكا بالاشتراك مع مصر، مشروع قرار (A/C.1/73/L.3) معنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" في اللجنة الأولى، ونسعى إلى الحصول على دعم جميع الدول الأعضاء له.

ولا تزال سري لانكا ملتزمة بالعمل مع جميع الدول والجهات المعنية الأخرى لإبقاء الفضاء الخارجي خالياً من النزاعات. ونتطلع إلى المشاركة البناءة في هذه المسألة خلال هذه الدورة المواضيعية.

السيد دايمودندز (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ناميبيا البيان الذي أدلى به رئيس حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.15)، والبيان الذي أدلى به في وقت سابق بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وتؤيد ناميبيا السياسة والاستراتيجية في مجال الفضاء اللتين اعتمدهما مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التابع للاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الذي يسلط الضوء على دور علوم وتكنولوجيا الفضاء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، والحاجة إلى التصدي لتلك التحديات المتنامية جماعياً.

الأهداف الإنمائية العالمية التي تنشدها ناميبيا والقارة الأفريقية ككل.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.15).

ووفقا للقانون الدولي للفضاء، فإن الفضاء الخارجي تراث مشترك وبمجال مفتوح للبشرية جمعاء، وسبل الوصول إليه للأغراض السلمية متاحة لجميع الدول بحرية وعلى قدم المساواة. ويصحب هذا الحق التزاماً بالآلية التي يتسبب استخدام أي بلد من البلدان للفضاء الخارجي في تدهور البيئة الفضائية فيُحرم الآخرون من الانتفاع بها في المستقبل، فضلا عن الالتزام بأن يكون استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفادة جميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي أو العلمي.

يبد أن عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه يقوضان هذه القواعد والالتزامات العالمية. وبغية ضمان بيئة سلمية في الفضاء الخارجي، فإن منع تسليحه وحدوث سباق تسلح فيه يُعدّان أولوية أساسية وملحة. فالتطورات السريعة في علوم وتكنولوجيا الفضاء وأوجه القصور القائمة في القانون الدولي للفضاء، بالإضافة إلى الإجراءات والسياسات غير المسؤولة لبعض الدول، جعلت خطر تسليح الفضاء الخارجي أمراً وشيكاً أكثر من أي وقت مضى. ونتيجة لذلك، بات حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إمكانية حقيقية اليوم.

ويساورنا بالغ القلق إزاء السياسات والخطط الفضائية للولايات المتحدة، التي تعرض استدامة بيئة فضائية سلمية للخطر وتهدد بإشعال فتيل منافسة فتاكة على الأسلحة في الفضاء الخارجي. ومن الواضح أن الولايات المتحدة تعترم بسط هيمنتها على الفضاء لاكتساب ميزة عسكرية وطنية، ومراقبة وصول جميع البلدان الأخرى إلى الفضاء الخارجي. ويمثل ذلك تهديدا خطيرا للأمن الدولي. إذ تنفق الولايات المتحدة عشرات

والاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وعلى النحو المنصوص عليه في القرار ٨٢/٧١ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وتؤيد ناميبيا الحاجة إلى دورة السنوات الثلاث المقبلة للجنة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ لاستعراض اتساق سياسات الفضاء الخارجي على نطاق مختلف منتديات الأمم المتحدة، في إطار تنسيق إيجابي بين مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومكتب شؤون الفضاء الخارجي.

وتخطط ناميبيا علما بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٣ بشأن تنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. إن مواصلة التعاون مع الأوساط الفضائية الأوسع نطاقا، بما في ذلك المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص أمر مرحب به ويحظى بالتشجيع. ويُبرز هذا التعاون استخدام تكنولوجيات فضائية أخرى من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتخطي التحديات الأمنية. ويشدد التركيز المتعدد الأطراف على الامتثال للأنظمة القانونية الأخرى والحاجة إلى التفاوض بشأن صك لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولذلك، شاركت ناميبيا في تقديم مشروع المقرر A/C.1/73/L.50 المعنون "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، الذي يدعو إلى إنشاء فريق خبراء حكوميين جديد مكلف بالنظر في العناصر الموضوعية اللازمة لوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتقديم توصيات بشأن تلك العناصر، ويشمل ذلك جملة أمور منها منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ونأمل أن يُنشأ فريق عامل مفتوح باب العضوية، مع آلية تفاوض تشاركية وشاملة للجميع.

وفي الختام، تؤكد ناميبيا على أهمية التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء لضمان استخدام تطبيقات تكنولوجيا الفضاء على سبيل الأولوية من أجل المساعدة على تحقيق

الخارجي. ولا بد من وضع أحكام قانونية دولية إضافية لحظر تسليح الفضاء الخارجي بجميع جوانبه، وحماية السواتل ومنع نشر الأسلحة الفضائية. وتؤيد إيران بقوة الجهود والمقترحات المطروحة في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي.

وتلاحظ إيران الدور التكميلي لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وإسهامها في الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، وبالنظر إلى ما تنطوي عليه هذه التدابير من قيود متأصلة فيها، لا يمكنها أن تحل محل المفاوضات.

وختاماً، أود أن أشدد على أن إيران على استعداد لدعم جميع الجهود الحقيقية الرامية إلى ضمان أن يكون مجال الفضاء الخارجي مكرساً على الدوام للأغراض السلمية حصراً.

السيد سيفاموهان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إطار هذه المجموعة (انظر A/C.1/73/PV.15).

وبوصف ماليزيا عضواً في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإنها تشعر بالارتياح لما اضطلعت به هذه الهيئة من عمل حتى الآن. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الفريق من حفز الحوار الشامل للجميع، وفقاً للقرار ٢٥٠/٧٢. وفي ضوء التطور التكنولوجي السريع في هذا المجال، فإن عمل الفريق، بما في ذلك عمله المتعلق بتطبيق القانون الدولي، هامّ وجاء في أوانه.

وإذ نمضي قدماً، يجب على المجتمع الدولي أن يضطلع باستخدام الفضاء الخارجي واستكشافه على نحو سلمي حصراً. وفي هذا الصدد، فإن ماليزيا تؤكد مجدداً دعمها الثابت للتعاون المتعدد الأطراف القائم بفضل مساعي جهات شتى منها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومكتب

البلايين من الدولارات كل سنة لاكتساب قدرات فضائية هجومية متطورة، مثل تطوير القذائف الفضائية الاعتراضية الدفاعية والأسلحة الفضائية ذات القدرة الهجومية العالمية.

وفي عام ٢٠٠٢، أزالَت الولايات المتحدة، من خلال انسحابها الأحادي الجانب من معاهدة عام ١٩٧٢ للحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، أكبر عقبة تحول دون اختبار الأسلحة الفضائية ونشرها، مما حدّ من فعالية المعاهدة. إذ قامت معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية صراحة بحظر نشر منظومات الأسلحة الفضائية أو اختبار مكونات هذه المنظومات.

وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، استحدثت الولايات المتحدة أسلحة مضادة للسواتل واستخدمت دفاعاً ميدانياً اعتراضياً بحرياً معدلاً مضاداً للقذائف لتدمير سائل على أساس ادعاءات غير مبررة ولا يمكن التحقق منها. وقد أعلنت مؤخراً عن اتخاذها قراراً بإنشاء قوة فضائية ضمن قواتها العسكرية وصرحت رسمياً أن الفضاء ساحة حرب وقتال.

ومنذ الثمانينات، باتت الولايات المتحدة العقبة الرئيسية أمام وضع قواعد دولية ملزمة قانوناً تحظر صراحة الهجوم المتعمد على الأجسام الفضائية. كما منعت كلّ محاولة في مؤتمر نزع السلاح ترمي إلى الشروع في مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مواجهةً بفعلها ذلك بقية العالم لوحدها.

وهذه بعض الأمثلة على ما تتبعه الولايات المتحدة من سياسة وسلوك غير مسؤولين في الفضاء، مما ينتهك المبادئ الأساسية لمعاهدة الفضاء الخارجي. ليس بوسع الولايات المتحدة، بل لن يكون بوسعها بسط هيمنتها على الفضاء. ومع ذلك، فإن ما تتخذه من إجراءات مزعومة للاستقرار يولد حالة من انعدام الأمن في الفضاء الخارجي. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح لها أن تقرر من يحق له استخدام الفضاء

المعاصرة لإدارة الكوارث، والموارد المائية وتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، توفر سواتل رصد الأرض صورا تساعد على رسم الخرائط بسرعة في جميع مراحل دورة إدارة الكوارث وهي: التخفيف من المخاطر المحتملة في منطقة معينة، والتأهب لكوارث محتملة، والاستجابة الفورية لوقوع كارثة ما وما يليها من جهود التعافي أو إعادة الإعمار.

وكانت هذه التكنولوجيا بالغة القيمة ملاوي عندما عصفت بها في عام ٢٠١٥ أسوأ كارثة فيضانات على الإطلاق في تاريخها. وقام مكتب شؤون الفضاء الخارجي، من خلال برنامج الأغذية العالمي في ملاوي، بتفعيل ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الآليات المعنية بنظم الفضاء الخارجي بغية تنزيل صور ساتلية للمناطق المتضررة من الفيضانات. وبفضل تلك المعلومات، تمكنت ملاوي من رسم طرق الإجلاء ومن الوصول إلى صور لتيسير تقييم الأثر الأولي.

وتعلق ملاوي كثيرا من الأهمية على الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي وتحديد سبل وفرص جديدة لبناء قدرات البلدان النامية، تنبثق عن استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء لتحقيق رفاه مجتمعاتها وأمنها. وستكون المبادرات من قبيل المساعدة التقنية وتبادل المعلومات الجغرافية المكانية بالغة الأهمية في تحقيق السياسة والاستراتيجية الأفريقيتين بشأن الفضاء اللتين اعتمدهما الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٦.

وتحقيقا لهذه الغاية، تجدر الإشارة إلى أن ملاوي، بوصفها بلداً معالاً زراعياً، قد استفادت كثيرا من الدعم التقني والتدريب اللذين تقدمهما البلدان المتقدمة في مجال تكنولوجيا الفضاء واستخدام البيانات التي تجمعها السواتل. وقام برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، وبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية، بدعم من حكومة النمسا، بزيارة ملاوي في عام ٢٠١٣. وتم تناول مجموعة متنوعة من الموضوعات، بما

الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي. والواقع أن المنتديات التي تقودها الأمم المتحدة لا تزال ذات أهمية حيوية في تحقيق التقارب في المصالح ورسم منظورات مشتركة في هذا المجال الآخذ في التطور.

وستواصل ماليزيا دعم المبادرات ذات الصلة بالفضاء، بما في ذلك تدابير بناء الثقة، في إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيره من الهيئات القطاعية للرابطة. وإذا نسلم بأن المشاركة الحكومية وحدها لا تكفي، فإننا نكرر التأكيد أيضاً على الحاجة إلى إجراء مشاورات أوسع نطاقاً مع كيانات القطاع الخاص، والباحثين ومنظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال لا الحصر.

وتشجع ماليزيا تلك الدول التي تحوز قدرات فضائية متقدمة على مواصلة تبادل خبراتها مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، وبخاصة مع الدول النامية. كما تُعد استدامة أنشطة الفضاء الخارجي أحد العناصر الرئيسية التي تستدعي اهتمامنا وعملاً الجماعيين. وماليزيا على استعداد للعمل مع جميع الدول من أجل الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه من المشاعات العالمية التي يسودها السلام والأمن.

السيد دزونزي (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): ملاوي مصلحة واضحة في العمل مع شركائها الدوليين من أجل تعزيز استخدام الفضاء الخارجي استخداماً سلمياً ومسؤولاً. وذلك لأن ملاوي تدرك أن تطور تكنولوجيا الفضاء الخارجي يحمل إمكانات هائلة تعود بالمنفعة على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ولا يزال بالغ الأهمية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى غرار العديد من أقل البلدان نمواً، تعوّل ملاوي على ضمان إمكانية الوصول إلى النظم الفضائية وتطبيقاتها لدعم ازدهار اقتصادها والحفاظ على السلامة العامة. ومن بين العديد من أوجه الاستخدام الهامة الأخرى، فإن التكنولوجيات الفضائية تكتسي أهمية حيوية متزايدة في الأنشطة

إن استمرار التوسع في استخدام التكنولوجيا والخدمات الفضائية فيما نبذله من جهود لتحقيق تنمية الاجتماعية والاقتصادية قد جعلنا ندرك ضرورة تعزيز سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها في الأمد البعيد، التي باتت على المحك. وإننا نؤيد الفرضية الأساسية الواردة في معاهدة الفضاء الخارجي، وهي أنه ينبغي استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة جميع البلدان ولمصلحتها وأن يكون مجالا مفتوحا للبشرية جمعاء.

وما فتئت بنغلاديش تدعو إلى استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية وإلى منع حدوث سباق تسلح فيه. وفي مؤتمر نزع السلاح، لا نزال نشدد على أهمية إجراء مناقشات موضوعية في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد أعربنا عن دعمنا لبدء المفاوضات في إطار برنامج عمل متفق عليه بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة فيه.

ومن نفس المنطلق، نواصل المشاركة في تقديم مشروع القرار المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" في اللجنة الأولى. ونخطط علما بالعمل الجاري الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بتكليف من اللجنة في العام الماضي. ونشدد على الحاجة إلى ضمان تمثيل المناطق الجغرافية والبلدان التي تتباين مستويات تطورها في مجال علم الفضاء والقدرات التكنولوجية تمثيلاً عادلاً.

وبعد نصب أول سائل للاتصالات لنا، بانغاباندو - ١، الذي أطلق في الفضاء في وقت سابق من هذا العام، فإننا نلاحظ مع القلق تزايد اكتظاظ الفضاء الخارجي، والتنازع والتنافس عليه وما يترتب على ذلك من إمكانية الإخلال بأمنه. ولذلك، فإننا نشدد على أهمية وضع صك عالمي وغير تمييزي ملزم قانوناً

في ذلك تطبيقات الاستشعار عن بعد في إدارة مخاطر الكوارث، وتخطيط استخدام الأراضي من أجل الوقاية من الكوارث والقيمة المضافة إلى تقييمات رطوبة التربة المستمدة من السواتل، وتظل تلك المجالات حيوية لقطاع الزراعة لدينا.

وتلاحظ ملاوي كذلك مع القلق الأخطار التي تهدد الفضاء الخارجي وتطبيقاته من جراء التقدم السريع في تكنولوجيا الفضاء والأنشطة البشرية التي لا تنفك تتزايد في أرجائه. إن تراكم الحطام الفضائي الذي يدور حول الأرض، والناجم إلى حد كبير عن عدم إخضاع تكنولوجيا الفضاء للتنظيم وعن سوء إدارتها، يشكل خطراً محتملاً على المعدات الفضائية الحساسة، والأهم من ذلك، على محطة الفضاء الدولية. كما نعرب عن قلقنا إزاء إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء. فعسكرة الفضاء الخارجي لا تتوافق مع الاتفاقات الدولية المتعلقة باستخدامه، ناهيك عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولهذا، تولي ملاوي أهمية كبرى لعمل مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، في حماية وحفظ كوكب الأرض وبيئته.

وفي الختام، تؤكد ملاوي إيمانها بالمبادئ والأهداف التي أفضت إلى إنشاء هذه اللجنة في عام ١٩٥٩ وبأن الفضاء الخارجي هو التراث المشترك للبشرية. ولذلك، ينبغي أن تكون ثمة سبل تتيح لجميع الدول الاستفادة، بكل إنصاف، من استكشافه.

السيد كازي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.15) في إطار هذه المجموعة المواضيعية.

السيد تيتوانيا ماتانغو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): في البداية، تؤيد إكوادور البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.15).

لطالما كانت إكوادور مدافعة عن التعايش السلمي بين جميع الدول وفقاً لأحد المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، وهو ما ينطبق أيضاً على استخدام الفضاء الخارجي وضرورة ضمان استخدامه على نحو سلمي، مع منع تسليحه. إننا ندين تجارب الأسلحة المضادة للسواتل وتطوير الأسلحة بغرض وضعها في الفضاء الخارجي.

ويدعم وفد بلدي جميع المبادرات الرامية إلى منع نشوب النزاعات، ويؤيد الصكوك الدولية التي تعزز القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل ويعارض حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي نظراً إلى ما قد يخلفه هذا النزاع من عواقب مدمرة على البشرية. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً قناعتنا بالحاجة إلى صك ملزم قانوناً من شأنه أن يحافظ على الطابع السلمي للفضاء الخارجي ويعزز الثقة والشفافية في هذا المجال.

وترى إكوادور أن حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنه أن يعرض السلام والأمن الدوليين لخطر جسيم. وتؤيد إكوادور الحاجة إلى ضمان استخدام الفضاء الخارجي على نحو سلمي، مع منع وضع أسلحة فيه، فضلاً عن منع استخدامه للأغراض العسكرية وإنشاء ما يسمى بقوات الفضاء. إن الفضاء الخارجي هو التراث المشترك للبشرية، وإننا نرفض القول إنه يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره ساحة جديدة من ساحات الحروب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): إن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، التي

على الصعيد الدولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، استناداً إلى النظام القانوني القائم فيما يتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة واستخدام الفضاء الخارجي.

ونتشاطر الشواغل المتعلقة بالتطورات في مجال استخدام القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وبوجه خاص، وهو ما فاقم خطر تسليح الفضاء الخارجي على نحو يضر بمصالح الجهات الفاعلة في الفضاء والجهات المستفيدة منه على السواء. وتمشيا مع موقف بنغلاديش المبدئي، فإنها ستلتزم بالامتناع عن كونها أول من يضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

ونسلم بالأهمية الحاسمة لمختلف تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة بوصفها مكملات للإطار القانوني الدولي القائم بشأن أنشطة الفضاء الخارجي، لا بديلاً له. ونشير إلى التوصيات المفيدة بشأن التدابير المحتملة لكفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بالقرار ٦٨/٦٥ بوصفها أساساً مفيداً لمواصلة العمل في هذا الصدد (انظر A/68/189).

ونشدد على أن كل مبادرة من المبادرات الرامية إلى تدوين تشريعات تنظم أنشطة الفضاء الخارجي ينبغي أن تتم على نحو شامل وجامع بهدف مراعاة مختلف الشواغل، وإن كانت تركز على مجالات محددة. وبالتوازي مع الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح في الفضاء الخارجي، ينبغي تركيز اهتمام وجهد مطردين على التخفيف من الحطام الفضائي من خلال تعاون دولي فعال. ونظراً إلى تركّز الحطام في الفضاء الخارجي على نحو مفرز والتهديد الذي يشكله على الأجسام والأنشطة الفضائية، من الأهمية بمكان أن تُتخذ مبادرات مجدية لمعالجة هذا التحدي تشارك فيها جميع الدول، وتستند من الناحية المثالية إلى نهج مشترك ولكنه متباين.

العام بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي. وليست تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة بديلاً لمزيد من التعهدات الملزمة قانوناً التي تنظم الأنشطة في الفضاء الخارجي وتهدف إلى تعزيز الاستقرار والسلام في العالم، ولكن من شأنها أن توفر دعماً كبيراً لتحقيق هذا الهدف.

ولدى النظر في كفالة شفافية الأنشطة الموجهة نحو الجوانب العسكرية الأمنية في مجال البحث وتطوير التكنولوجيات، من المهم ألا تشعر الدول الأخرى بأنها مجبرة على الرد مضطلةً بأنشطة تنافسية. وبفضل تلك الشفافية، ستكون الدول على ثقة بأن ما من أحد يحرز تقدماً في نشر منظومات الأسلحة - وبعبارة أخرى، ما من أحد يشارك فيما يمكن أن يكون سباق تسلح.

وفي السبعينات، ناقشت الأمم المتحدة إمكانية إنشاء وكالة دولية للرصد بواسطة السواتل. ومن الممكن العودة إلى هذا المقترح والنظر فيما إذا كان الوقت قد حان لترى هذه الوكالة النور من أجل توفير معلومات على أساس مفتوح بشأن الأنشطة المتعلقة بإطلاق الأجسام في الفضاء أو توجيه الطاقة نحو السواتل وغيرها من الأجسام الفضائية. ويمكن للدول أيضاً أن توافق على الإفصاح عن المواقع الخاصة بها لإطلاق الأجسام في الفضاء الخارجي أو توجيه الطاقة نحو الأجسام أو المواقع الموجودة في الفضاء الخارجي.

ومن أجل بناء الثقة بين الدول فيما يتعلق بالطابع السلمي للأنشطة في الفضاء الخارجي، يمكننا أن نفكر في إمكانية حضور مراقبين في مرافق الإطلاق من دول غير الدول المطلقة، التي من شأنها أن تعلن عن حمولة مركبتها وتسمح بتفتيش تلك الحمولة قبل إطلاقها. وينبغي أيضاً إيلاء الأنشطة المضطلة بها في مجالي القذائف التسيارية والدفاع المضاد للقذائف التسيارية الاهتمام اللازم. وسيكون وضع اتفاق ينص على عدم إجراء تجارب ضد الأجسام الموجودة في الفضاء تدبيراً هاماً آخر من

دخلت حيز النفاذ بعد عقد واحد فقط من إطلاق أول السواتل، تمثل الاتفاق الأساسي الذي ينظم بيئة الفضاء الخارجي الواسعة التي تمتد على طول تريليونات الكيلومترات في كل اتجاه من الاتجاهات. وعلى النحو المنصوص عليه في المادة الأولى، تسعى المعاهدة إلى ضمان أن

”يُشَار استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لتحقيق فائدة ومصالح جميع البلدان، أيّاً كانت درجة نمائها الاقتصادي أو العلمي، ويكونان ميداناً للبشرية قاطبة“.

أما المادة الرابعة من المعاهدة، التي أثبتت لحسن الحظ جدواها على مرّ الزمن، فتحظر وضع أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل في أي مدار حول الأرض وفي أي مكان آخر في الفضاء الخارجي.

فالمصلحة من نشر نظم في الفضاء الخارجي صُممت للتصدي للهجمات باستخدام القذائف التسيارية لا تزال قائمة اليوم وتتزامن مع مصالح نشر نظم صُممت لمهاجمة السواتل وتدميرها. ويشير تداخل هذه التكنولوجيات إلى أهمية الشروع في عملية عالمية ترمي إلى القضاء على الأسلحة النووية. لقد بات استخدام الفضاء الخارجي في رصد الأنشطة الجارية على الأرض يكتسي أهمية بالغة.

إذ اعتمدت أولى اتفاقات تحديد الأسلحة صراحة على ما يسمى بالوسائل التقنية الوطنية للتحقق. ويُسلّم على نطاق واسع اليوم بما لهذه الوسائل من أهمية بالغة في مجال الرصد والتحقق من اتفاقات الحد من الأسلحة النووية والقضاء عليها على السواء، فضلاً عن التعهدات المتعددة الأطراف مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وبناء على ذلك، يرحب الكرسي الرسولي ببدء أعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في وقت سابق من هذا

قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها قرار مجلس الأمن ٢٣٧٠ (٢٠١٧).

وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كافة جوانبه. وتدعو إلى الحفاظ على قيمة هذا البرنامج كأداة أممية توافقية يتمثل الغرض الرئيسي منها في بناء الثقة وتعزيز التعاون بين دول العالم من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

على ألا تتعارض أي إجراءات يتم اتخاذها في هذا الشأن مع الحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة وفي تصنيع واستيراد الأسلحة التقليدية لهذا الغرض. وتؤكد المجموعة العربية ضرورة التمييز بين مكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة التي تعدّ الهدف الرئيسي لبرنامج العمل، وبين فرض قيود ميسّسة أو تمييزية أو احتكارية على الاتجار المشروع بالأسلحة التقليدية فيما بين الحكومات، وفقاً للتقدير السيادي لكل منها لطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها. وتطالب المجموعة بضرورة الالتزام بحظر أي توريد للأسلحة لدولة ما دون ترخيص رسمي من السلطة المعنية لدولة الاستيراد.

ومن هذا المنطلق، تعارض الدول العربية مجدداً محاولات فرض التزامات تتعلق بمعاهدات وآليات غير توافقية وغير عالمية العضوية. وتتمسك المجموعة العربية بأن برنامج العمل يعتبر إطاراً دولياً قائماً بذاته، وتؤكد ضرورة الحرص على عدم تدخل تنفيذ برنامج العمل مع أية آليات دولية أخرى، وتجنب الزجّ بموضوعات خلافية لا يشملها البرنامج.

وتؤكد المجموعة العربية مجدداً أهمية تعزيز التعاون الدولي، والمساعدات الفنية لتنفيذ برنامج العمل وأداة التتبع الدولية، بما في ذلك دعم قدرات الدول بالتقنيات الحديثة ذات الصلة وبناء القدرات، ولا سيما في مجالات تأمين المخزون ومراقبة الحدود،

تدابير بناء الثقة. وعلى الدول التي تطلق أجساماً في الفضاء بهدف الاقتراب من سواتل أخرى أو مركبات فضائية - إما تملكها هي وإما غيرها - أن توافق على تقديم إخطار مسبق عن هذه الأنشطة.

ومن شأن بعض هذه التدابير أو جميعها أن يترجم إلى تعهدات ملزمة قانوناً، مما يعزز الاستقرار والسلام في الفضاء الخارجي، إن لم يكن أيضاً على كوكب الأرض. وبالتالي فإن بيئة الفضاء الخارجي من شأنها أن تظل مجاًلاً حيث يكاد يُستوفى الهدف المتمثل في نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وستكون النسخة الكاملة من بياننا متاحة على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في إطار مجموعة "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)" تواصل اللجنة الآن نظرها في مجموعة "الأسلحة التقليدية".

السيد الذبحاني (اليمن): أود بداية أن أعرب عن تأييد المجموعة العربية لما تضمنه البيان الذي ألقاه وفد أندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.14).

تولي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية اهتماماً متزايداً بمكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، خاصة في ضوء الآثار الكارثية على المستويات الأمنية، والإنسانية والاقتصادية لظاهرة التزايد غير المسبوق في الإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة العربية. وما يبدو من قيام بعض الحكومات باللجوء إلى إمداد الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة بالأسلحة لإطالة أمد الصراعات المسلحة وتحقيق أهداف سياسية مغرضة بالمخالفة لأبسط قواعد القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وعدد من

من الإصابات في صفوف المدنيين كل عام للأسلحة الصغيرة في حالات النزاع. وإننا ندرك تماماً ما تخلفه الأسلحة التقليدية من آثار شتّى على النساء والأطفال. فاستخدام الأسلحة التقليدية، وتصنيعها، ونقلها وتداولها على نحو غير مشروع له بالغ الأثر على الأمن الجماعي للمدنيين الأبرياء وازدهارهم. ولذلك، رحبت الرابطة باستهلال خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي تحدد الأهداف الرامية إلى التخفيف من الآثار الإنسانية للأسلحة التقليدية والتصدي للاتجار غير المشروع بها.

كما رحبت الرابطة بالالتزامات الأخرى التي تم التعهد بها في الاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، والاجتماع السادس عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، وتتطلع إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي سيعقد في جنيف في آب/أغسطس ٢٠١٩. ونواصل دعم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية (A/CONF.192/2018/RC/3)، المرفق) للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل لعام ٢٠١٨.

وبغية تنفيذ هذه الصكوك الدولية تنفيذاً كاملاً وفعالاً، تشدد الرابطة على أهمية صون وتعزيز أدوار آليات نزع السلاح ذات الصلة، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة واللجنة الأولى. وفي هذا الصدد، فقد رحبنا بنجاح الهيئة في اعتماد التوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية بتوافق الآراء في العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد للدول الأطراف أن تواصل تعزيز تعاونها في مجال مراقبة الأسلحة التقليدية وإدارتها، بسبل منها بناء القدرات وتبادل الخبرات. ومع ذلك، في حين يتعين على الدول أن تنفذ التزاماتها بموجب الصكوك ذات الصلة، تؤكد الرابطة مجدداً على حقها السيادي في حيافة الأسلحة

دون تدخل في سيادة الدول أو فرض شروط تتعارض مع روح البرنامج وأهدافه.

كما ترى المجموعة العربية أهمية ألا يؤدي تقديم المساعدات إلى دولة ما إلى الانتقاص من موارد المساعدات التنموية الرسمية المخصصة لتلك الدولة، أو محاولة إيجاد روابط غير محددة بين تقديم تلك المساعدات المطلوبة في مجال مكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة التقليدية وبين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فيما يتجاوز الهدف الفرعي الرابع من الهدف ١٦ الذي يتناول تحديداً موضوع الأسلحة غير المشروعة.

وختاماً، تؤكد المجموعة العربية أنه من الأولي أن يتم التركيز، أولاً، على سدّ الثغرات التي تحول دون تحقيق فاعلية الجهود الأهمية والمتعددة الأطراف ذات الصلة بمكافحة الإمداد والاتجار غير المشروع بالأسلحة قبل النظر في التعامل مع الإشكاليات الخاصة بالذخائر. وأن هناك ضرورة لإجراء دراسة متأنية من جانب الخبراء الفنيين والقانونيين للتبعات الفنية، والاقتصادية، والأمنية والقانونية المترتبة على المقترحات الخاصة بتطبيق بعض الآليات والقواعد المطبقة على الأسلحة والذخائر.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تضم إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار وبلدي، فييت نام.

وتؤيد الرابطة البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.14).

وتدرك العواقب الوخيمة المترتبة على استخدام الأسلحة التقليدية استخداماً عشوائياً. كما ندرك التحديات التنموية التي يمثلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والتكنولوجيات الناشئة المتصلة بالأسلحة الفتاكة. وتعزى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠

أن أذكر جميع الوفود بأن مدة المداخلة الأولى محددة بعشر دقائق والثانية بخمس دقائق.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
أود أن أمارس حقي في الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة في إطار مجموعة "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)". صراحة، فإن البيانات التي أدلت بها الولايات المتحدة مؤخراً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمان أمن الأنشطة الفضائية تذكرنا على نحو متزايد بفرقة مسرح جواله لا تنفك تكرر تقديم عروضها الروتينية المبتذلة ذاتها. وقد مرّ زمن كانت أقوالها تلقى فيه الاهتمام الواجب وبعض الصدى. أما اليوم، مع مرور الوقت، فقد باتت محيرة، بل مثيرة للسخرية. وبطبيعة الحال، كان ذلك ليكون أمراً مسلياً إن لم تكن عواقبه مؤسفة. من الواضح أن موقف الولايات المتحدة المتعنت إزاء المقترح الذي قدمته روسيا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لا يُعزى لكون التدابير المقترحة غير فعالة، ولا يمكن التحقق منها أو غير موثوق بها. بل على العكس. فالجهود الكبيرة التي تبذلها الولايات المتحدة وحلفاؤها للتشكيك في مصداقية مبادرات روسيا بشأن الفضاء الخارجي دليل على مدى أهميتها، وضرورتها وحسن توقيتها.

وحقيقة أن المبادرة المتعلقة بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي تعد أحد العوامل الرئيسية التي يتعين النظر فيها في الولايات المتحدة يُعتبر مصدر إزعاج في واشنطن العاصمة، وردّ الولايات المتحدة السليبي على مشروع المقترح الذي قدمته روسيا والصين بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي لا يرتبط بأوجه القصور الذي ينطوي عليه، بل بما سيكون لاعتماده من آثار على الولايات المتحدة. وقد أحطبت كلتا المبادرتين استراتيجيات واشنطن، لأنها تتعارض

التقليدية وأجزائها ومكوناتها، وتصنيعها، وتصديرها، واستيرادها والاحتفاظ بها للدفاع عن النفس وتلبية الاحتياجات الأمنية.

وتولي الرابطة اهتماماً كبيراً للتدابير المتعددة الأطراف لكفالة الشفافية وبناء الثقة المتصلة بمراقبة الأسلحة التقليدية. وعلى الصعيد الإقليمي، مازلنا على التزامنا بمعالجة مسألة تهريب الأسلحة من خلال الاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالجريمة عبر الوطنية، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والاجتماعات السنوية لرؤساء أجهزة الشرطة في بلدان الرابطة. وبالإضافة إلى تلك الآليات، لدينا معهد علم الأدلة الجنائية التابع للرابطة، الذي يدعم تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون وتبادل المعلومات بشأن تحقيقات الأدلة الجنائية المتصلة بالأسلحة غير المشروعة. ونحن ملتزمون بالتقيد بالقانون الدولي الإنساني ونواصل التنديد باستخدام الأجهزة المتفجرة أياً كانت بهدف قتل المدنيين الأبرياء وترويعهم. ولا تزال الشعوب التي تمثلها الرابطة تتأثر سلباً بالأسلحة العشوائية اليوم، بما في ذلك ما تبقى من الألغام المضادة للأفراد، والذخائر العنقودية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب. ولهذا السبب، أنشأنا مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإقليمي المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى لمساعدة الدول المتضررة الأعضاء في الرابطة على معالجة هذه المسألة.

وتود الرابطة أن تغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الدول، ولا سيما البلدان المتقدمة، إلى تقديم ما يلزم من مساعدة مالية، وتقنية وإنسانية ومن تعاون لإزالة الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والمساعدة على إعادة إدماج ضحاياها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود

على وثائق المبادئ العسكرية للولايات المتحدة، قد نستنتج أن بعض تلك السواتل على الأقل مخصص فعلاً لممارسة الضغط على أجسام الدول الأخرى الموجودة في الفضاء الخارجي. وبحصولها على مباركة المجتمع الدولي لقيامها بأعمال هجومية في الفضاء الخارجي حسب تقديرها الخاص، اضطلعت الولايات المتحدة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٥ بدور نشط في صياغة مدونة قواعد السلوك الدولية في الفضاء الخارجي.

وفضلاً عن ذلك، إذ تشق طريقها صوب تطوير منظومتها العالمية الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية، ما فتئت الولايات المتحدة تضاعف أيضاً قدراتها المضادة للسواتل. وقد خلص خبراء مستقلون يقومون بتحليل إمكانات منظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف إلى استنتاج مفاده أن القذائف المعدة لاعتراض القذائف التسيارية قادرة أيضاً على تدمير السواتل، لا سيما منذ أن بات بالإمكان تعزيز قدرة النظام بصورة كبيرة، بسبل منها ضبط وسائل الاعتراض التي يعتمد عليها ضبطاً دقيقاً. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تملك ما يلزم من القدرات العلمية والتقنية والإنتاجية لجعل نظام القذائف المضاد للقذائف التسيارية هذا متعدد الأغراض. وقد أثبتت الولايات المتحدة جزئياً بالفعل قدراتها المضادة للسواتل في عام ٢٠٠٨، عندما أسقطت أحد سواتلها الذي كان قد خرج عن المدار. وتأكدت الزيادة في القدرات المضادة للسواتل من خلال مقترح الميزانية لعام ٢٠١٩ للقطاع العسكري، الذي خصص موارد لإنشاء نظام هجومي في الفضاء الخارجي بحلول عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن ممثل الولايات المتحدة قد حاول نفي الأغراض المتوخاة من بنود الميزانية تلك، إلا أن وقائعها تخبرنا قصة مختلفة. والوقائع ثابتة لا تتغير. في عام ٢٠٣٠، رغم الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي وغيره من البلدان التي تشاطره وجهة النظر، سيتم وضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

ورغبة الولايات المتحدة في تحقيق حرية تنقل كاملة وغير مشروطة في الفضاء الخارجي عن طريق زيادة قدرتها على الهيمنة. وقد ذكر الرئيس دونالد ترامب ذلك في ٢٣ آذار/مارس، ونائب الرئيس مايك بينس في ٢٣ آب/أغسطس بشكل لا لبس فيه. ولذلك، فإننا الآن في وضع ستلقى فيه أي مبادرة أو تدبير من التدابير العملية الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إما تجاهلاً وإما رفضاً شديداً من الولايات المتحدة، بأي ذريعة أو حجة، مهما كانت مستبعدة، كما سمعنا في وقت سابق في البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة.

كان ذاك هو القلق المعرب عنه إزاء الساتل الروسي الذي أجرى مناورات لم تفهمها الولايات المتحدة، فضلاً عن الغرض الوظيفي لذلك الجسم الفضائي. وأود أن أشير أولاً وقبل كل شيء إلى أن ثمة دول أخرى تشارك في الأنشطة الفضائية، بما فيها الولايات المتحدة، وليس الاتحاد الروسي فحسب، تحوز سواتل قادرة على تنفيذ مناورات كهذه. وأنها تقوم بانتظام بإجراء مناورات لتصحيح مداراتها أو لتجنب الاصطدام بأجسام فضائية أخرى أو الاقتراب منها على نحو خطير. وفيما يتعلق بالغرض من الساتل الروسي، وفقاً لاتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، قدمت روسيا المعلومات ذات الصلة عقب إطلاق الساتل في المدار. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى الممارسة البغيضة التي تنتهجها الولايات المتحدة لتسجيل أجسامها الفضائية. وبالمناسبة، يبلغ عدد أجسامها الموجودة في المدار القريب من الأرض أكثر من ٨٠٠ جسم، وتخطط في السنوات القليلة القادمة لزيادة هذا العدد بقدر كبير. وتواصل الولايات المتحدة بعناد تسجيل جميع سواتلها على أنها مخصصة إما لأغراض الأرصاد الجوية وإما لأغراض الاتصالات. وهذا يثير العديد من الأسئلة المتعلقة بالأغراض الحقيقية لجميع هذه السواتل والتجمعات القوية، التي يمثل مجموعها أكثر من خمسة أضعاف ونصف مما تملكه روسيا. وإذا كان لنا أن نطلع

الأمانة الفنية من القيام بإجراءات تحقق حول الإنتاج المحتمل لما يسمى بعامل نوفيتشوك العصبي، وذلك وفقاً للاتفاقية. وعلى ما يبدو، تحاول بريطانيا إخفاء قدراتها السرية في مجال الأسلحة الكيميائية، وعليها أن تقدم كافة المعلومات إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد. إن بريطانيا، وهي المسؤولة عن بعض المسرحيات الكيميائية المفبركة في سوريا، تحاول الآن إلقاء التهم لإخفاء انتهاكاتهما للاتفاقية ولكن هذا لن يفيد.

وبخصوص ما أشار إليه ممثل الولايات المتحدة، فالجميع يعلم مدى تورط وانخراط الإدارات الأمريكية في تدريب الإرهابيين من داعش وجبهة النصرة وتنظيمات إرهابية أخرى، على تجهيز واستخدام المواد الكيميائية. وهذه حقائق لا يمكن لممثلي الولايات المتحدة إنكارها. وتعمل الإدارة الأمريكية بشكل رسمي وعلمي إرهابي تنظيم الخوذ البيضاء، وهو الذراع التنفيذي لتنظيم جبهة النصرة الذي هو جزء من تنظيم القاعدة. ولا يمكن لممثل الولايات المتحدة إنكار تورط بلاده في هذه الحقائق المتاحة بصوت مسؤولين سابقين في الإدارات الأمريكية. ولقد أعلمنا مجلس الأمن، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ولجان مكافحة الإرهاب بتورط الولايات المتحدة المستمر في تسهيل حيازة المجموعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية وتدريبها على استخدامها ضد المدنيين بهدف اتهام الحكومة السورية.

وبخصوص ما قاله ممثل فرنسا، فإنني أنصح بقرءة اتفاقية الأسلحة الكيميائية مرة أخرى، لأن القرار الذي اعتمد في حزيران/يونيه يتناقض مع أحكام الاتفاقية وهو منقوص الشرعية. إضافةً إلى أن القرار يخول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية صلاحيات غير منصوص عليها في الاتفاقية. وللأسباب العديدة، كما أشرت سابقاً، لم يتبن المجلس التنفيذي يوم أمس مشروع القرار الخاص ببرنامج وميزانية عام ٢٠١٩ والذي تضمن بنداً خاصاً بتمويل ما يسمى آلية تحديد المسؤولية التي أنشأها القرار. ومهما حاول ممثل فرنسا تغيير الحقائق بخصوص

ويساورنا أيضاً بالغ القلق إزاء رغبة الولايات المتحدة في فرض نُهج تنظيم أنشطة الفضاء الخارجي على المجتمع الدولي، وتحديدًا، إرغام المشاركين على تنفيذ برامجهم الفضائية وفقاً لقوانين الولايات المتحدة، كما يبينه بوضوح أمر توجيهي للولايات المتحدة بشأن إدارة حركة المرور في الفضاء صدر في آب/أغسطس. وما هذه، على ما يبدو، إلا أول مناورة يواجهها المجتمع الدولي ضمن مجموعة ما يسمى بمبادرات الولايات المتحدة لضمان شق طريقها في مجال أمن الفضاء الخارجي. ونحن نعارض هذه النُهج الأحادية الجانب وندعو إلى وضع آليات تنظم الأنشطة الفضائية على الصعيد المتعدد الأطراف، مما يعكس مقترحات جميع الدول ومصالحها.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): على الرغم من أن ممثل بريطانيا لا يستحق الرد عليه، إلا أنني أنصح بأن تسمح حكومته لشعب اسكتلندا بممارسة حقه في تقرير المصير، وعدم تزوير الاستفتاء مرة أخرى وأن تهتم بريطانيا بمشاكلها الداخلية بدلاً من دسّ أنفها في قضايا الآخرين. وأن تعتذر للشعب العراقي عن غزو العراق في عام ٢٠٠٣، وأن تقدم توني بلير للمحاكمة وأن تقوم بدفع تعويضات للشعب العراقي جراء تدمير العراق.

من الواضح أن بريطانيا تنتهك المادة التاسعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تنص، في جملة أمور، على أن تتشاور الدول الأطراف في الاتفاقية حول قضايا. ولكن ليعلم الجميع أن بريطانيا رفضت التشاور أو التعاون مع الاتحاد الروسي. إن الوضع حول حادثة سالزبري جعل من الواضح بأن العديد من الدول الغربية، بما في ذلك بريطانيا والولايات المتحدة، لديها على الأرجح أو أنها تحافظ على قدرات سرية لتطوير أسلحة كيميائية. وإلا فلن يكون هناك أي تفسير منطقي لعدم رغبتها في تقديم معلومات ذات صلة خلال العقدين الماضيين إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكان يمكن لتلك المعلومات أن تمكن

في ريف إدلب، في بلدة ترماني، التي تبعد حوالي ١٥ كيلومترا عن الحدود التركية، والذي كان يُدار من قبل خبراء أجانب أتراك، وبريطانيين وشيشان، وكان يحتوي على كميات كبيرة من الأسمدة والمتفجرات وبراميل الكلور السائل.

معلوماتنا تؤكد مقتل تسعة أجانب وعنصرين ممن يسمون بالخذ البضاء. وبعد الانفجار قام تنظيم جبهة النصرة بتطويق المكان. ويعود سبب الانفجار إلى خطأ بشري فني، ونود أن نشير إلى أن بعض عناصر تنظيم جبهة النصرة قاموا بالتعاون مع الخوذ البضاء بنقل شحنات من المعمل المذكور إلى مكان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة للرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي فيما يتعلق بمسائل الفضاء الخارجي.

لطالما قال وفد الولايات المتحدة لسنوات عديدة الآن، أن مشروع المعاهدة المقترح بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي تشوبها عيوب جوهرية. وهي ليست منصفة ولا يمكن التحقق منها بفعالية، ولا هي في مصلحة الولايات المتحدة أو شركائها الذين يربطها بهم تحالف. وأعتقد أن الوفد الروسي وروسيا بوجه عام أبدت عدوانية مفرطة، لا سيما في الآونة الأخيرة، فيما يتعلق بالمبادرات التي يتخذها البلد في مجال الفضاء. وذلك أن البلدان قد كشفت ببساطة نوايا روسيا وتصريحاتها التي تتعارض مع ما يسمى بالأهداف في مشروع المعاهدة.

فروسيا تتأهب من دون أي شك لخوض حرب في الفضاء، وتروج في الوقت نفسه لمعاهدة معيبة تتعارض مع السياسة الروسية. إن روسيا تنتج أسلحة أرضية مضادة للسواتل. ولا يتناول مشروع المعاهدة مسألة التكنولوجيا المضادة للسواتل. أما الأسباب التي قدمتها روسيا لتبرير عدم إدراج تلك المسألة في المعاهدة فليست معقولة. وعلى حد قول رئيس بلدي ونائبه،

مخالفة القرار لأحكام الاتفاقية، فإن ذلك لن يجدي ولن يفيد. كما أن محاولات ممثل فرنسا السخيفة لإقناع الدول هنا، بأن بلاده غير منخرطة في دعم ورعاية وتمويل الإرهاب لن تنجح، لأن الجميع يعلم بأن فرنسا سخرت أموالها، وأجهزتها الإعلامية والاستخباراتية، وخبراتها لتزويد الإرهابيين في سوريا بالأسلحة والعتاد والذخائر، وبالأخص، بالمواد الكيميائية السامة.

والمفارقة العجيبة هي أن يوجه ممثل فرنسا الاتهامات إلى سوريا بينهما قامت فرنسا بتوجيهات من وزير الخارجية الفرنسية السابق لوران فايوس، بفكرة حادثة استخدام المواد الكيميائية السامة في الغوطة الشرقية بريف دمشق في شهر آب/أغسطس ٢٠١٣. وهذه المعلومات موثقة في كتاب الصحفيين الفرنسيين جورج مالبرونو وكريستيان شينو المعنون "الطرق إلى دمشق". وأدعو السادة الزملاء إلى قراءة هذا الكتاب. لقد صرح أحد المسؤولين الكبار في فرنسا في عام ٢٠١٢ بأن الجهاديين في سوريا يقومون بعمل رائع ولكن في حال عادوا إلى فرنسا فإننا سنتعامل معهم كإرهابيين.

الجميع يعلم هنا مدى تورط النظام التركي في الإشراف على تسهيل نقل وتهريب المواد الكيميائية السامة إلى المجموعات الإرهابية في سوريا. وكذلك، تعاون تركيا مع الولايات المتحدة على الأراضي التركية على تدريب الإرهابيين على استخدام المواد الكيميائية السامة، وبالأخص في مدينة غازي عنتاب. ومهما حاولت ممثلة النظام التركي أن تنفي ذلك، فالجميع هنا على يقين بأن النظام التركي يشرف ويدير التنظيمات الإرهابية من داعش وجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى، والنظام في تركيا هو من بين من يقوم بتجهيز وإعداد المسرحيات الكيميائية المفبركة، بالتنسيق طبعاً مع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا.

سأنتقل إليكم هذه المعلومة، وإن تخطيت ببضع ثوان الوقت المحدد. في تاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أي منذ بعض أيام، حصل انفجار هائل ضمن أحد أقسام معمل لتصنيع المتفجرات

تصريحات لن تخدع أحدا في القاعة. وليس لدي ما أضيفه حتى لا أضيع المزيد من وقت اللجنة.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): سأحاول الاختصار.

أود توجيه السؤال التالي للدول التي تؤمن بالميثاق.

ما الذي يدفع سوريا لاستخدام سلاح محرم دوليا لا تملكه أصلا؟ ولا يحقق جدوى عسكرية حقيقية ولا يفعل شيئا سوى منح الذريعة للقوى المعتدية الثلاث لشن عدوان عسكري تلو الآخر؟

وكيف ولماذا تملك حكومات الدول المعتدية الثلاث القدرة على التنبؤ بمكان وتاريخ ونوع السلاح الكيميائي الذي سيستخدم في سوريا؟ بل ولماذا تتناغم هذه الحكومات مع إرهابيي جبهة النصرة والخوذ البيضاء في القدرة العجيبة على التنبؤ؟

ولماذا يصيب السلاح الكيميائي النساء والأطفال فقط وليس الإرهابيين؟

ولماذا بقي مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عاجزين حتى اليوم عن التعامل مع المعلومات التي قدمتها سوريا في أكثر من ١٦٠ رسالة رسمية على مدى السنوات الماضية بخصوص حيازة المجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا لمواد كيميائية سامة تقوم بتخزينها وتجهيزها وتستخدمها ضد المدنيين بقصد اتهام الجيش العربي السوري؟

ويعلم الجميع بأن الاستخبارات البريطانية هي من أنشأت التنظيم الإرهابي "الخوذ البيضاء" ويستخدمونه الآن مرة تلو الأخرى من أجل المسرحيات. ولقد قلنا في وقت سابق بأن لدينا التسجيلات التي قامت بها بريطانيا لدفع عناصر وإرهابيي تنظيم الخوذ البيضاء إلى فبركة الحادث الكيميائي الذي ادعوا وقوعه في دوما.

مع أن الولايات المتحدة تفضل أن يظل مجال الفضاء خاليا من النزاعات، فإننا سنتأهب لمواجهة أي تحدٍ قد ينشأ والتغلب عليه. وهذا هو الواقع. وأود أن أقول لزملائي من الوفد الروسي إن مشروع معاهدتهم يفقد زخمه ومعيب بصورة جوهرية، ويتعين عليهم العودة إلى طور الإعداد.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها الممثل السوري، كل ما أستطيع قوله هو أنه لا ينفك يلفق تهما سخيفة ضد الولايات المتحدة وبلدان أخرى. ومع ذلك، لن يكون بوسعها أبداً، هو والنظام السوري إقناع المجتمع الدولي ببراءة النظام من الجرائم المرتكبة ضد شعبه باستخدام الأسلحة الكيميائية. ونقطة الأخيرة هي أن النظام السوري والمتعاونين معه سيخضعون للمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الشعب السوري.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بما أن الممثل السوري قد تكرم عليّ بردّ لا أستحقه، سيكون من الفظاظة عدم الرد عليه.

لقد قلت هذا الصباح أن سوريا تفعل المستحيل لصرف الانتباه مشوّهة ومقوّضة العملية والمؤسسات التي يتمثل دورها في الدفاع عن القاعدة التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية، وموجهة كذلك اتهامات عشوائية ولا أساس لها من الصحة ولا صلة لها بالمسألة قيد النظر. وقد تكرم الممثل السوري بتوضيح مقالي تماما.

وفي خضم التعقيم، دعونا نواصل التركيز على حقيقة واضحة واحدة - لقد استخدمت سوريا الأسلحة الكيميائية ضد شعبها وهي بذلك تنتهك اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أمل أن أكون المتكلم الأخير لهذا اليوم. أود أن أمارس حقي في الرد على الممثل السوري. سأتوخى الإيجاز الشديد لأن تعليقات الممثل السوري ببساطة سخيفة - بل تبعث على السخرية. وهي

منها الفوسفور الأبيض، ضد مدنيين في بلادي. ونقول لهم بأننا سنلاحقهم وسنعاقبهم كذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُعقد الجلسة التالية للجنة غداً الخميس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، في تمام الساعة العاشرة صباحاً في غرفة الاجتماعات ٤. وستواصل اللجنة مناقشتها المواضيعية بشأن مجموعة "الأسلحة التقليدية". وأود أن أذكر الوفود بأن جلسة الغد ستُعَلَّق حوالي الساعة ١٢:٣٠ بغية اتباع التقليد السنوي المتمثل في إتاحة وقت لحفل تقديم شهادات برنامج الأمم المتحدة للزمالكات في ميدان نزع السلاح.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٥.

إن الإدارات الأمريكية مسؤولة عن إنشاء وتمويل ورعاية تنظيمات إرهابية، كتنظيم القاعدة في ثمانينات القرن الماضي، وتنظيم داعش وجبهة النصرة. وإن المسؤولين في الإدارة الأمريكية السابقة ومنهم السيدة كلينتون، صرحت علناً - وبإمكان من يريد أن يبحث عن ذلك فيجده بالتسجيل الصوتي والمرئي - بأن بلادها هي من أنشأت هذه التنظيمات. وأصبحت الأنظمة الحاكمة في واشنطن تستخدم التنظيمات الإرهابية في سياستها الخارجية.

وسواء رضي ممثل فرنسا أو لم يرض، فإن بلاده منخرطة في الحوادث الكيميائية في سوريا. ويقوم ما يسمى بالتحالف الدولي، وهو تحالف غير شرعي، باستخدام أسلحة محرمة دولياً،